(٥)
المشهد الاقتصادي

عاص أطرش

مدخل

استمرت وتيرة معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل بالانخفاض خلال العام ٢٠١٥، ففي دول الغرب– وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية– كانت معدلات النمو منخفضة نسبيا، وفي الصين التي كانت في العقد الأخير قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي بدأ تباطؤ في النمو إلى دون الـ ٧٪، الأمر الذي أثر على الاقتصاد العالمي ككل، إضافة لذلك فإن انخفاض أسعار النفط العالمية بلغ أدنى مستوياته في السنوات الأخيرة، وفي كانون الأول خفض «الفيدرال ريزيرف» (البنك المركزي) الأميركي نسبة الفائدة بعد حوالى عشر سنوات إلى مستوى ٠,٢٥٪.

ضمن هذه الظروف العالمية، وضمن أوضاع سياسية متوترة في منطقة الشرق الأوسط، والهبة الفلسطينية التي يسميها الإسرائيليون بـ «انتفاضة الأفراد»، تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي نسبيا للعام الماضي، واستمر التراجع في معدلات النمو التي ميزت السنوات الأخيرة منذ العام ٢٠١٢.

ضمن هذه المعطيات ومعطيات أخرى، يستعرض فصل المشهد الاقتصادي التحولات والاتجاهات التي ميزت الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الكلي خلال العام ٢٠١٥، مرتكزا على مؤشرات تمكن القارئ من متابعة التحولات ومدى تأثرها من العوامل الداخلية والخارجية. كما تمكن هذه المؤشرات التعرف على أداء الاقتصاد الإسرائيلي على مرّ السنين من خلال إجراء مقارنات سابقة، والتعرف على مدى المرونة الاقتصادية التي يتمتع بها

وقدرته على الاستجابة للتغيرات البنيوية سواء أكان مصدرها محليا أم خارجيا.

تجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة حول الاقتصاد الإسرائيلي تستند على مصادر إسـرائيلية، مثـل دائرة الإحصاء المركزية، بنك إسـرائيل المركـزي، وزارة المالية، معهد التصدير والبورصة وبعض المواقع والصحف الإسرائيلية.

يتكون هذا الفصل من أربعة أجزاء، يشـمل الجزء الأول على اسـتعراض للمؤشرات والاتجاهـات الاقتصاديـة من خلال عرض لمعـدل النمو في النـاتج المحلي الإجمالي، مكوناتـه، وعوامله، مع مقارنة هذا المعدل مع الدول المتطورة والدول الناهضة (الصاعدة) اقتصاديا، ومن ثم يستعرض مميزات سوق العمل من خلال العرض والطلب على العمال، ثم ينتقل إلى عرض أحد مؤشـرات الاسـتقرار الاقتصادي والتغييـرات في جدول غلاء المعيشـة ومقارنتها مع ارتفاع الأسـعار في الماضي، مع تفسير وشرح عن العوامل التي أثرت على انخفاض الأسـعار في عام ٢٠١٥، ويختتم الجزء الأول باسـتعراض للتجارة الخارجية، مساهمتها في معدلات النمو والعوامل التي أثرت على التصدير بشكل خاص.

يسـتعرض الجزء الثاني السياسات الاقتصادية وتبعاتها من خلال خمسة أبواب، حيث يعرض الباب الأول ميزانية الحكومة، وطريقة صرفها، وقيمة العجز بالشـيكل وكنسـبة من الناتج المحلي إضافة إلى مصادر الدخل لتمويل النفقات الحكومية. أما الباب الثاني فيستمر في عرض الديـن العام ومدى تأثيره على التدريج الائتماني، ثـم يعرض التدريج الائتماني وتفسيرات للعوامل التي حدد التدريج الائتماني وفقها من قبل وكالات وشركات التدريج.

وينتقل التقرير لعرض السياسة النقدية، ويركز على أحد الأدوات المركزية، وهي تجديد نسـبة الفائدة من قبل البنك المركزي، ثم ينتقل إلى استعراض التحولات في سوق العملة الأجنبية واحتياط البنك المركزي من العملة الأجنبية، ويختتم هذا الجزء بتلخيص لسـوق الأسهم في عام ٢٠١٥.

أما الجزء الثالث فيتناول بإيجاز خطة الغاز التي شـهدت نقاشـا حادا في الحكومة الإسرائيلية وعلى المستوى الجماهيري في العام ٢٠١٥، وهي ما زالت على جدول النقاش الجماهيـري نتيجـة وجودها في أروقة المحاكـم، وينتقل الجزء الرابـع لعرض موضوع آخـر على جدول النقاش الجماهيري والحكومي، وهو الأحداث الأخيرة، ووسـم منتجات المستوطنات والمقاطعة الاقتصادية، ويختتم التقرير بملخص وتوقعات مستقبلية.

١. المؤشرات والاتجاهات الاقتصادية لعام ٢٠١٥

• ١.١ معدل النمو في الناتج المحلي

تدل معطيات الحسابات القومية أن معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠١٥ يسير بوتيرة مشابهه لمعدل النمو في آخر سنتين، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٢,٣٪ بالأسعار الثابتة مقارنة بـ ٢,٦٪ في سنة ٢٠١٤ و ٣,٣٪ في سنة ٢٠١٣. [١]

معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠١٥ يسير بوتيرة مشابهه لمعدل النمو في آخر سنتين، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٢,٣٪ بالأسعار الثابتة مقارنة بـ ٢,٦٪ في سنة ٢٠١٤ و ٣,٣٪ في سنة ٢٠١٣

وتشير توقعات بنك إسرائيل أن معدلات النمو المتوقعة للأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ هي ٢,٨٪ و٣,١٪ على التوالي وهي أقل من توقعات البنك الدولي للنمو العالمي للسنوات ٢٠١٦ و٢٠١٧ والتي تتحدث عن معدل نمو ٣,٤٪ للعام ٢٠١٦ و٣,٦٪ للعام ٢٠١٧. [٢]

إن تراجع الصادرات ما زال يلقي بظلاله على تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، ولكن الارتفاع في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي يعوض هذا التأثير على الناتج المحلي.

أظهرت وتيرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي تباينا خلال العام ٢٠١٥، ففي الأشهر الأولى وتحديدا في الربع الأول نما بـ ٢,٣٪ بالحسابات السنوية، وفي الربع الثاني لم يتغير الناتج المحلي وقاربت نسبة النمو صفرا، ولكن الربع الثالث شهد نموا بـ ٢,١٪ وتسارع النمو في الربع الرابع، وتشير التقديرات الأولية أن معدل النمو السنوي بلغ ٢,٣٪، وعلى التوازي شهد عام ٢٠١٥ تقلبات في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي والعام، إذ ارتفع الإنفاق على الاستهلاك الشخصي في الربع الثاني بـ ٠,٩٪ و ٢,٥٪ في الربع الثالث، وبرز الإنفاق على الاستهلاك الشخصي الجاري (الغذاء، السكن، المحروقات ..الخ) في الربع الثالث، وبحساب سنوي ارتفع الإنفاق على الاستهلاك الشخصي ٤,٥٪ وهي نسبة أعلى من العام السابق، إذ بلغ الازدياد ٣,٧٪ في عام ٢٠١٤.

وقد بلغ النمو في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد ٢,٤٪، وهو أعلى معدل للفرد منذ العام ٢٠٠٧. أما الإنفاق على الاستهلاك العام فقد ازداد بـ ١,٢٪ في الربع الثاني و ٣,٥٪ في الربع الثالث، وبالحسابات السنوية، ارتفع الإنفاق على الاستهلاك العام بـ ٢,٨٪ استمرارا لزيادة بـ ٣,٣٪ في عام ٢٠١٤. ويعكس الارتفاع في الإنفاق العام زيادة بـ ٣٪ في الإنفاق على الاستهلاك المدني و٢,٥٪ على الاستهلاك الأمني، وتشير هذه البيانات أن معدل النمو في الإنفاق العام شهد تباطؤا نتيجة لعدم المصادقة على ميزانية الدولة حتى منتصف الربع الرابع لعام ٢٠١٥. أما صادرات المنتجات والخدمات فقد انخفضت ٣٪ بعد ارتفاع بـ ١,٥٪ في ٢٠١٤. واستمر أيضا الانخفاض في الاستثمار في الأصول الثابتة بـ ١,٥٪ استمرارا لانخفاض بقيمة ٢٪ في عام ٢٠١٤،

بلغ النمو في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد ٢,٤٪، وهو أعلى معدل للفرد منذ العام ٢٠٠٧

ويمثـل الانخفاض في عام ٢٠١٥ انخفاضا في البناء غير المخصص للسـكن، وسـائل المواصـلات البرية، البحث والتطوير، البرمجة والتنقيب عـن النفط والغاز، بينما ارتفعت الاستثمارات في الماكينات والأجهزة والبناء المعد للسكن.[٣]

بلغ معدل نمو السـكان في إسرائيل ٢٪ في العام ٢٠١٥، لذا فإن الناتج المحلي للفرد ارتفع بـ ٠,٣٪ بعد أن كان الارتفاع ٠,٦٪ في العام ٢٠١٤، أي أن الناتج المحلي للفرد في العام ٢٠١٥ بلغ ٣٥,٢ ألف دولار بالأسعار الجارية أو ١٣٦,٨ ألف شيكل، في حين بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ١١٤٥,٨ مليار شيكل. وتظهر هذه البيانات أن الارتفاع فـي الناتج للفرد في إسـرائيل أقل من الناتج المحلي للفرد فـي منظمة التعاون والتنمية (OECD) التي بلغت الزيادة فيها ١,٥٪ بالمعدل،[٤] مع أنه إذا ما قورنت معدلات التنمية بين إسرائيل والدول المتطورة فإن معدل النمو في إسرائيل أعلى من كثير من الدول الأوروبية، فعلى سـبيل المثال بلغ معدل نمو الناتج الفرنسـي ١,١٪ ويعتبر ذلك تسـارعا بالنسبة للأعوام السـابقة، كذلك بلغ معدل النمو في الناتج البريطاني ٢,٢٪ ويعتبر ذلك تراجعا عن عام ٢٠١٤، بينما بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإسـباني ٣,٢٪ للسـنة الثانية على التوالي بعد خمس سـنوات سـجل خلالها الناتج الإسـباني نموا سلبيا. ولكن، مع هـذا، فإن الناتج المحلي للفرد أعلى من إسـرائيل بالمعدل في دول منظمة التعاون نتيجة للنمو السـكاني السريع في إسرائيل مقارنة مع دول منظمة التعاون. أما معدل النمو في الولايـات المتحدة فإن التقديرات الحالية تتحدث عن وتيرة نمو بمعدل ٢,٤٪ للعام ٢٠١٥ وهي مشـابهه للعام ٢٠١٤، فيما شهدت الدول الناهضة تباطؤا، وخصوصا الصين التي بلغ معدل نمو الناتج فيها حسـب المعطيات الآنيـة ٦,٩٪ لعام ٢٠١٥ ويعد ذلك تراجعا بالنسبة للأعوام السابقة ويعزى لتراجع القطاعات الإنتاجية.[٥]

بلغ معدل نمو السكان في إسرائيل ٢٪ في العام ٢٠١٥

• ١.٢ سوق العمل

على أثر الأزمة الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة، ارتفعت نسـبة الاشـتراك في سـوق العمل الإسـرائيلي مـن ٥٩,٤٪ في عـام ٢٠٠٢ إلى ٦٤,٢٪ في عـام ٢٠١٤، ولكن هذا الارتفاع توقف في عام ٢٠١٥، إذ انخفض معدل الاشتراك في قوة العمل بين الذي أعمارهم ١٥ سـنة فما فوق مـن ٦٤,٢٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٦٤,١٪ في عـام ٢٠١٥، ولكن معدل التشـغيل بلغ ٦٠,٧٪ في عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٦٠,٤٪ في عام ٢٠١٤ مسـجلا ارتفاعا بـ ٠,٣ نقطة بالمائة، وانخفضت نسـبة العاطلين عن العمل، من ٥,٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ٥,٣٪ عام ٢٠١٥،[٦] ما يدل على أن الانخفاض في نسبة البطالة ساهم في ارتفاع نسبة التشغيل.

لقد بلغ عدد المشـتركين في قوة العمل بين الشـريحة السكانية التي أعمارها ١٥ سنة

الناتج المحلي للفرد في العام ٢٠١٥ بلغ ٣٥,٢ ألف دولار بالأسعار الجارية

فما فوق، ٣,٨٤٦ مليون نسمة، منهم ٣,٦٤٤ مليون مشتغلين، ووصلت نسبة الأجيرين من مجمل المشتغلين إلى ٨٧,٤٪. أما عدد المشتغلين الرجال فقد بلغ ١,٨٨٠ مليون وعدد المشتغلات النساء ١,٧١٦ مليون. وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٠٢ ألف عاطل عن العمل منهم ١٠٤ آلاف من الذكور و ٩٨ ألفا من النساء.

انخفضت نسبة العاطلين عن العمل، من ٥,٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ٥,٣٪ عام ٢٠١٥.

بلغ المتوسط الحسابي لساعات العمل ٣٥,٧ ساعة في الأسبوع، مقابل ٣٥,٦ في عام ٢٠١٤، ومن الجدير بالذكر أن ١٤,١٪ عملوا أكثر من خمسين ساعة في الأسبوع، حيث أن نسبة الذكور الذي عملوا أكثر من ٥٠ ساعة أسبوعيا بلغ ٢١٪، ووصلت نسبة النساء اللواتي عملن أكثر من ٥٠ ساعة أسبوعيا ٦,٤٪.

في عام ٢٠١٥ لم تتغير نسبة العمال الأجيرين في قطاع التكنولوجيا العليا (الهايتك) عن العام ٢٠١٤، فقد بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع ٩,١٪ عام ٢٠١٥، وهي النسبة نفسها في عام ٢٠١٤، بينما كانت ٨,٩٪ في عام ٢٠١٣. ولقد استوعب هذا القطاع رجالا أكثر من النساء، إذ بلغ عدد الأجيرين الرجال في هذا المجال ١٨٤ ألفا، ووصل عدد النساء ١٠٥ آلاف، أما نسبة الرجال الأجيرين في مجال الهايتك من مجمل الرجال فقد بلغت ١١,٣٪، فيم بلغ نصيب النساء الأجيرات ٦,٧٪ في عام ٢٠١٥.

انخفضت نسبة عمال المياومة في عام ٢٠١٥ بـ ٠,٤ نقطة بالمائة، إذ بلغت نسبة العمال الذين يعملون خارج مكان سكنهم ٥٤,٥٪ مقارنة مع ٥٤,٩٪ في عام ٢٠١٤، ويشكل الرجال الذي يعملون خارج مكان سكنهم ٦١,١٪ من الرجال العاملين، في حين تصل نسبة النساء اللواتي يعملن خارج مكان سكنهم ٤٧,٢٪ من مجمل النساء العاملات. في هذه السنة أيضا، فإن أعلى نسبة للعمال خارج أماكن سكنهم ومنطقة سكنهم هم عمال المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، إذ تبلغ نسبتهم ٧٧,٢٪ من العاملين مقارنة بـ ٧٥,٧٪ في العام ٢٠١٤.

بلغت نسبة العاملين في قطاع الهايتك ٩,١٪ عام ٢٠١٥، وهي النسبة نفسها في عام ٢٠١٤

تظهر النظرة الكلية لسوق العمل الإسرائيلي وضعا جيدا يدل على أداء جيد للاقتصاد منذ مطلع الألفية الثالثة، فمنذ عام ٢٠٠٢ ارتفعت معدلات التشغيل بـ ٨,٢ نقطة في المائة، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع نسبة الاشتراك في قوة العمل وأيضا نتيجة لانخفاض نسبة البطالة في هذه الفترة، ولكن التمعن في مركبات سوق العمل الإسرائيلي يظهر وجود فجوات واسعة في معدلات التشغيل والبطالة بين اليهود والعرب المواطنين في إسرائيل، ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة اشتراك اليهود في قوة العمل ٦٨٪ في العام ٢٠١٥ وحافظت على الارتفاع مقارنة مع السنوات السابقة (٦٧,٩٪ في عام ٢٠١٤)، فإن نسبة الاشتراك بين العرب في قوة العمل بلغت ٤٥,٥٪ في عام ٢٠١٥ وسجلت انخفاضا بـ ٠,٥ نقطة بالمائة مقارنة مع عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى نسب الاشتراك حسب الجنس فإن نسبة اشتراك

الرجال اليهود من شـريحة ١٥ سـنة فما فوق بلغت ٧٠,٣٪ في عام ٢٠١٥ وهي النسـبة نفسـها التي كانت عام ٢٠١٤، بينما بلغت نسـبة اشتراك الرجال العرب ٦٣,٧٪ في عام ٢٠١٥، وسـجلت انخفاضا بـ ٠,٦ نقطة بالمائة (٦٤,٣٪ في عام ٢٠١٤). أما نسـبة اشتراك النساء اليهوديات فقد بلغت ٦٥,٨٪ في عام ٢٠١٥ وسجلت ارتفاعا بـ ٠,٣ نقطة بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٤، في حين أن نسـبة اشتراك النساء العربيات بلغت ٢٧,٣٪ عام ٢٠١٥ وسجلت انخفاضا بـ ٠,٣ نقطة بالمائة مقارنة بعام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من وجود المواطنين اليهود في جيل ١٨– ٢١ سنة خارج سوق العمل نتيجة للتجنيـد ونتيجة أيضا لوجود اليهود الأرثوذكس في المدارس الدينية في غالبيتهم، إلا أن الفجوات بين المجتمع اليهودي والعربي واسـعة، ما يظهر عمق التمييز في التشغيل على أسـاس قومي، إضافة إلى الضعف الاقتصادي الذي يميـز المدن والقرى العربية، وعدم توفر أماكن عمل تستوعب العمال والعاملات العرب.

وكما تشـير المعطيات، فإن نسـبة التشغيل في شـريحة العمر ١٥ سنة فما فوق بين اليهـود هي ٦٤,٥٪ مقارنة مع ٤٢,٤٪ بين العرب، وتبين ظاهرة اليأس من إيجاد عمل عمق الأزمة التشـغيلية لدى العرب، ففي العام ٢٠١٥ بلغ عدد اليائسـين من إيجاد عمل ٢٧٩٠٠ من الباحثين عن عمل، منهم ٥٣٪ من العرب.[٧]

تبين ظاهرة اليأس من إيجاد عمل عمق الأزمة التشغيلية لدى العرب، ففي العام ٢٠١٥ بلغ عدد اليائسين من إيجاد عمل ٢٧٩٠٠ من الباحثين عن عمل، منهم ٥٣٪ من العرب.

يسـتوعب سـوق العمل الإسـرائيلي إضافة للمواطنين نوعين من العمال، وهم العمال الأجانب من آسـيا وأفريقيا بالذات إضافة إلى العمال الفلسـطينيين من الضفة الغربية، فحسب إحصائيات سـلطة السكان والهجرة الإسرائيلية، للربع الثالث لعام ٢٠١٥، عمل في إسـرائيل ٩٣١٨٠ عاملا أجنبيا في ثلاث قطاعات أساسـية، وهي مسـاعدة المرضى وكبـار السـن (خدمات التمريض)، الزراعـة والبناء[٨] وغالبا لا يحتاج هـؤلاء العمال إلى مهـارات خاصـة للالتحاق في هذه القطاعات. أما عدد العمال الفلسـطينيين من الضفة الغربية الذي يعملون في سـوق العمل الإسرائيلي فقد بلغ حسب معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني حسب معطيات الربع الرابع لعام ٢٠١٥: ١١٥٢٠٠ عامل منهم ٨٨٩٠٠ عامل يعملون داخل إسـرائيل و ٢٦٣٠٠ عامل يعملون في المسـتوطنات الإسرائيلية، وينقسم هـؤلاء العمـال إلى عمال مع تصاريـح عمل وعددهم ٦٨١٠٠ عامـل و ٣٣٤٠٠ عامل لا يحملون التصاريح و ١٣٧٠٠ يحملون بطاقة إسـرائيلية أو جواز سـفر أجنبيا.[٩] ويتوزع العمال الفلسـطينيون على أربعة قطاعات رئيسـية، وهي البناء والتشـييد ويعمل في هذا المجال قرابـة النصف، وقطاع الزراعة، التعدين والمحاجـر والتجارة والمطاعم والخدمات الخاصة. وتصل نسـبة العمال الفلسـطينيين في إسـرائيل ١٦,٨٪ من العاملين سكان الضفة الغربية من عمر ١٥ سنة فما فوق و١١,٨٪ من العاملين على مستوى فلسطين.[١٠]

ويبلغ معدل الأجر اليومي للفلسطيني في إسرائيل ٢٠٠,٦ شيكل، وبالمعدل يعمل العامل ١٩,١ يوما في الشهر وبمعدل ٤١,٩ ساعة عمل أسبوعية،[١١] وبحسابات تقديرية فإن مدخولات العمال الفلسطينيين في إسرائيل تصل إلى ٥,٣ مليار شيكل سنويا.

ابتدأت الأسعار بالانخفاض في بداية السنة في شهر كانون الثاني وشباط ٢٠١٥.

• ١.٣ التضخم المالي

للسنة الثانية على التوالي، لم يسر التغيير في جدول غلاء المعيشة للمستهلك في نطاق الهدف الذي وضعه بنك إسرائيل، وهو ارتفاع جدول غلاء المعيشة بين ١٪– ٣٪. ففي العام ٢٠١٥ انخفضت الأسعار للمستهلك بـ ١٪ مقارنة مع العام ٢٠١٤ الذي انخفضت فيه الأسعار للمستهلك بـ ٠,٢٪، وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الخمس الأخيرة (كانون الأول ٢٠١٥ مقابل كانون الأول ٢٠١٠) سجل جدول غلاء المعيشة ارتفاعا تراكميا بـ ٤,٥٪.[١٢]

ابتدأت الأسعار بالانخفاض في بداية السنة في شهر كانون الثاني وشباط ٢٠١٥، كما يبين ذلك شكل رقم ١، ويفسر انخفاض الأسعار في هذه الأشهر بانخفاض أسعار الكهرباء والمياه، وكذلك بانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني للعام ٢٠١٤، لكن الأسعار عادت لترتفع من جديد بصورة معتدلة، ومنذ شهر آب حصل تحول من جديد، باستثناء شهر تشرين الأول الذي ارتفع به جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٠,١٪ مقارنة بشهر أيلول وعادت الأسعار لتنخفض في كل من تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٥.

شكل رقم 1: التغييرفي جدول غلاء المعيشة مقابل الشهر السابق خلال العام 2015

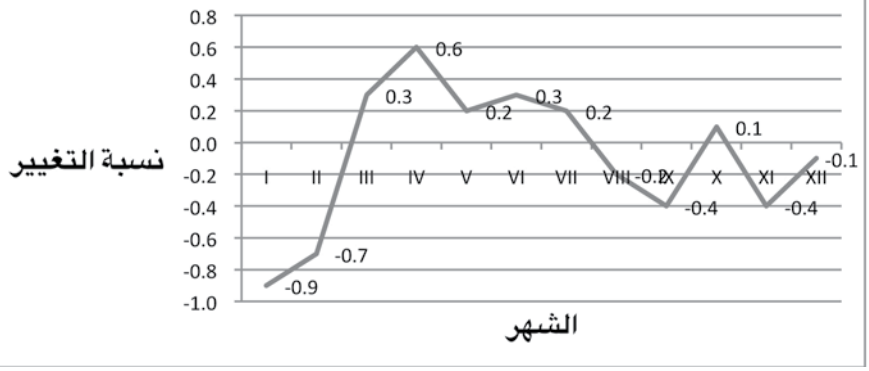

في نظرة مقارنة ما بين كانون الأول ٢٠١٤ وكانون الأول ٢٠١٥ انخفض جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ١٪

في نظرة مقارنة ما بين كانون الأول ٢٠١٤ وكانون الأول ٢٠١٥ انخفض جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ١٪، ويفسر الانخفاض بعاملين أساسيين: الأول الانخفاض العالمي في أسعار النفط حيث ساهم بشكل مباشر في انخفاض الأسعار بـ ١٪ حسب تقديرات

بنك إسـرائيل، إضافة للمساهمة غير المباشـرة لانخفاض أسعار النفط والتي تظهر في انخفـاض تكاليـف الإنتاج لمنتجات وخدمات عديدة نتيجة لانخفاض أسـعار الطاقة.[١٣] ويتلخص العامل الثاني بقرارات الحكومة منذ شهر أيلول ٢٠١٥ بتخفيض ضريبة القيمة المضافة، وإبطال ضريبة التلفزيون، ولقد سـاهمت هذه القـرارات بتخفيض جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٠,٦٪.[١٤]

يظهر التمعن في جدول غلاء المعيشـة للمسـتهلك أنه انخفض في مجموعة الأغذية بـ ١,٠٪، في الخضروات والفواكه ارتفع بـ ١٣,٢٪، السكن ارتفع بـ ٢,٢٪، صيانة السكن انخفض بـ ٥,٥٪، أثاث وأجهزة البيت انخفض بـ ١,٦٪، الألبسـة والأحذية انخفض بـ ١,٧٪، الصحـة انخفض بـ ٠,٣٪، التربية والتعليم والثقافة والترفيه انخفض بـ ٠,٨٪، المواصلات والاتصالات انخفض بـ ٥,٤٪ وفي المجموعات الأخرى ارتفع بـ ٠,١٪.

ويمكن التلخيص أن نسـبة التغيير في جدول غلاء المعيشة للمستهلك بدون الطاقة هو صفر، بينما التغيير في الجدول بدون السكن والخضروات والفواكه ناقص ٢,٥٪.[١٥] وتدل هذه المعطيات على أن الانخفاض في سلة المشتريات لأصحاب الدخل المنخفض قد تأثرت بأقل من سـلة المشتريات لأصحاب الدخل المرتفع، لذا فإن جدول غلاء المعيشة للمستهلك انخفض في عام ٢٠١٥ بـ ٠,٦٪ للأسـر التي تعد مـن الخمس الأدنى من ناحية توزيع الدخل، وانخفض بـ ١,١٪ للأسر التي تعد من الخمس الأعلى من ناحية توزيع الدخل.[١٦]

في قطاع البناء للسكن، ارتفعت أسعار مدخلات البناء للسكن بـ ٠,٩٪

أما جدول الأسعار للإنتاج الصناعي فقد انخفض بـ ٧,٣٪ مقابل انخفاض بـ ٣,١٪ في عام ٢٠١٤. وانخفضت بالذات أسـعار إنتاج المنتجات البترولية المكررة بـ ٣٥,٦٪، وكذلك انخفضت أسـعار إنتاج الكيماويات ومنتجاتها بـ ٦,١٪ وأسـعار إنتاج منتجات الخشب بـ ٥,٥٪ وأسعار إنتاج المواد الغذائية بـ ٤,٩٪.

ويمكـن تلخيص التغيير في أسـعار المنتجات الصناعية حسـب الكثافة التكنولوجية كالآتي: انخفاض الأسعار بمعدل ١٥٪ في عام ٢٠١٥ في قطاعات التكنولوجيا التقليدية مثل إنتاج الأغذية والمشـروبات، النسـيج والألبسـة...الخ، وانخفاض بنسبة ٣,٨٪ في القطاعات التكنولوجية المتوسطة – العليا مثل الكيماويات ومنتجاتها، الأسلحة والذخيرة، الماكينات والأجهزة...الخ، وانخفاض بنسـبة ٣,٥٪ في أسـعار القطاعات التكنولوجية المتوسـطة – التقليدية مثل إنتاج المنتجات البترولية المكررة، البلاستيك، المنتجات المعدنية السفن....الخ، وانخفاض بنسبة ١٪ في أسعار قطاعات التكنولوجيا العليا (الهايتك) مثل أسعار قطاع إنتاج الأدوية، الحواسيب، الأجهزة الالكترونية والطيران.. إلخ.

وفي قطاع البناء للسـكن، ارتفعت أسـعار مدخلات البناء للسـكن بـ ٠,٩٪ ، فقد انخفض في هذا القطاع أسـعار المواد والمنتجات بـ ١٪، في حين ارتفعت أجرة العمل بـ

٣,٥٪ وانخفضت أسعار استئجار الأجهزة بـ ١,٩٪ والتكاليف العامة بـ ٠,٨٪.[١٧]

تدل متابعة معدلات التضخم المالي أن التأثير العالمي للأسعار هو المسبب الأول في انخفاض الأسعار في إسرائيل سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة كما ذكر أعلاه، وأن العوامل المحلية –وخاصة الإدارية– ساهمت في هذا الانخفاض. وأنه في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية فإن جدول أسعار المستهلك سيستمر في الانخفاض. وفي حالة استنفاد الهبوط في أسعار النفط في الأشهر الأولى لعام ٢٠١٦، فإن الأسعار ستبدأ في الارتفاع، وفي هذه الحالة سيشهد العام ٢٠١٦ ارتفاعا معتدلا في جدول غلاء المعيشة، ويتجاوز الانخفاض الذي ميز العامَين الأخيرين، ما قد يترك أثره الإيجابي أيضا على معدلات التنمية في إسرائيل.

• ١.٤ التجارة الخارجية

بلغت الصادرات الإسرائيلية السلعية إلى فلسطين ٣٩٥٨٢٥٩ ألف دولار وهي بزيادة ٧,١٪ عن عام ٢٠١٣ وتشكل ٦٩,٦٪ من الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل في عام ٢٠١٤

تشير الأبحاث الأخيرة التي أجراها معهد التصدير الإسرائيلي أن قطاع التصدير يساهم بـ ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن مضاعف الناتج لأنشطة التصدير هو ١,٧٧، أي على كل ١٠٠٠ شيكل ناتج مباشر نتيجة قطاع التصدير، ينتج أيضا ٧٧٠ شيكلا في الدوائر غير المباشرة. ويظهر أيضا أن التصدير ساهم بـ ٨٧٢ ألف وظيفة كاملة وتشكل ٢٥٪ من مجمل المشتغلين في الاقتصاد الإسرائيلي، وأن مضاعف التشغيل هو ٢,٢، أي على كل عامل مباشر في قطاع التصدير ينتج ١,٢ وظيفة في الدوائر غير المباشرة في الاقتصاد، وأن معدل الناتج للعامل في قطاع التصدير أعلى بـ ٧٠٪ من المعدل في الاقتصاد.[١٨] لذا فإن ما يحدث في السنوات الأخيرة أضحى يقلق الكثير من المنتجين ومتخذي القرارات خاصة بعد عام ٢٠٠٨ في ظل تراجع مساهمة قطاع التصدير بمصطلحات تراكمية مقارنة بالماضي. والسنة الأخيرة مقلقة بشكل خاص للاقتصاد الإسرائيلي، فلقد تقلص التصدير لعام ٢٠١٥ بـ ٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤، وقد انخفضت صادرات السلع والخدمات إلى ٩٢ مليار دولار، وتعد سنة ٢٠١٥ من أصعب السنوات من ناحية التصدير منذ أزمة الائتمان العالمية.[١٩] لقد انخفضت قيمة الصادرات السلعية بـ ٧,٤٪ ووصلت قيمتها إلى ٥٣,٤ مليار دولار، بينما انخفضت الواردات السلعية بـ ١٤,٢٪ ووصلت قيمتها إلى ٦١,٣ مليار دولار، وانخفض العجز التجاري بـ ٤٣٪ ليصل إلى ٧,٨ مليار دولار مقارنة بـ ١٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤[٢٠]. ويبين الشكل رقم ٢ قيمة الصادرات والواردات الشهرية بملايين الدولارات، ويظهر الانخفاض في الصادرات في النصف الثاني لعام ٢٠١٥ وخاصة في شهري أب وأيلول. ولقد نتج جزء

كبيــر من الانخفاض في التصدير عن الانخفاض الحاد في تصدير المجوهرات المصقولة وغير المصقولة، حيث انخفضت الصادرات بـ ٢٣,١٪. أما الهبوط في الواردات فقد كان نتيجة لانخفاض اســتيراد مواد الطاقة، وكذلك المجوهرات، إذ انخفضت الواردات بدون الطاقة، المجوهرات، السفن والطائرات بـ ٧,٤٪.[٢١] وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في أسعار السلع العالمية (انخفاض أسعار النفط بشكل خاص) إضافة إلى الانخفاض في قيمة الشــيكل بالنســبة للدولار ابتداء من النصف الثاني لعام ٢٠١٤ ساهم في تخفيض قيمة الواردات. في المقابل، ســاهم انخفاض الأسعار العالمية والتباطؤ في وتيرة الارتفاع في التجارة الخارجية في انخفاض الصادرات بالدولار.[٢٢]

يساهم قطاع التصدير بـ ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

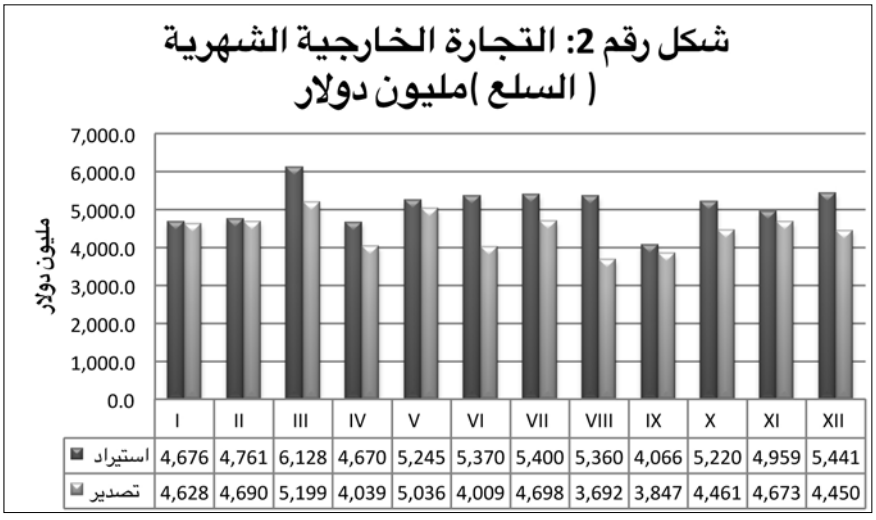

	I	II	III	IV	V	VI	VII	VIII	IX	X	XI	XII
استيراد	4,676	4,761	6,128	4,670	5,245	5,370	5,400	5,360	4,066	5,220	4,959	5,441
تصدير	4,628	4,690	5,199	4,039	5,036	4,009	4,698	3,692	3,847	4,461	4,673	4,450

المصــدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٦. « الميزان التجاري (الســلع)، جدول أ.١ شــهرية إحصاء التجــارة الخارجية، ميزان التجارة الخارجية.

تقلص التصدير لعام ٢٠١٥ بـ ٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤، وقد انخفضت صادرات السلع والخدمات إلى ٩٢ مليار دولار، وتعد سنة ٢٠١٥ من أصعب السنوات من ناحية التصدير منذ أزمة الائتمان العالمية.

اســتمرارا لما ذكر أعلاه فإن الصادرات الإســرائيلية انخفضت بشــكل حاد في عام ٢٠١٥ وخاصة تصدير المجوهرات، فصادرات المجوهرات التي شكلت عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٢٣,٤٪ من مجمل الصادرات انخفضت لتصل ١٣,٥٪ عام ٢٠١٥ بعد أن شكلت ١٦,٢٪ من مجمل الصادرات عام ٢٠١٤، أما التصدير الصناعي الذي يشكل أكثر من ٨٠٪ من الصادرات فقد انخفض بـ ٣,٩٪ عام ٢٠١٥ وانخفض بشــكل خاص تصدير الكيماويات والصناعات البترولية التي تأثرت بالأســاس من انخفاض أسعار النفط والإضرابات في مصانع الكيماويات الإســرائيلية في منطقة البحر الميت، أما تصدير منتجات الهايتك فقد ارتفع بـ ١١٪ وذلك بفضل القطاعات المُسيطرة من الأدوية والمركبات الإلكترونية والمجسات والأجهــزة المرافقة. وانخفض التصدير الزراعي بـــ ١٦,١٪، ولكن تأثيره يبقى محدودا،

لأن نصيب القطاع الزراعي من مجمل الصادرات شكل بين ٢٪- ٣٪ في العقد الأخير.

تميز تصدير الخدمات في السنوات السابقة بالتزايد من سنة إلى أخرى، داعما التصدير الإسرائيلي حتى في سنوات جموده، لكن عام ٢٠١٥ شهد تحولا في تصدير الخدمات، وتدل معطيات معهد التصدير الأولية أن تصدير الخدمات انخفض بـ ٢,٥٪ ليصل إلى ٣٤ مليار دولار، ومن المتوقع أن تبقى الخدمات التجارية مستقرة، وهي تشكل ٧٠٪ من مجمل صادرات الخدمات، وتشمل خدمات الهايتك (خدمات البحث والتطوير، الحاسوب والبرمجة)، أما تصدير خدمات المواصلات فمتوقع أن تنخفض بـ ٤٪، كذلك فإن تصدير خدمات السياحة متوقع أن ينخفض بـ ٦٪، وشهد هذا القطاع تراجعا منذ الحرب الأخيرة على غزة، وكذلك نتيجة للهبة في الأراضي الفلسطينية في الربع الأخير لعام ٢٠١٥ [٢٣] والتي ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

وللتلخيص، فإن الصادرات للاتحاد الأوروبي بلغت ١٣,٦ مليار دولار وانخفضت بـ ١١٪ نتيجة لانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار، فلقد انخفض اليورو بـ ١٧٪ مقابل الدولار مقارنة بالفترة المقابلة في عام ٢٠١٤، الأمر الذي أثر كثيرا على انخفاض قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار. وانخفضت كذلك أسعار مصادر الطاقة، فالتقلبات التي حدثت في أسعار النفط أدت بالمعدل إلى انخفاض بـ ٤٦٪ في سعر النفط مقارنة بالفترة المقابلة في عام ٢٠١٤، وأدى ذلك إلى انخفاض جدي في أسعار بيع المنتجات الكيماوية التي تشكل تقريبا ٢٥٪ من التصدير للاتحاد الأوروبي. وانخفضت الصادرات لكل من الدول الآتية: إسبانيا ٢٤٪، ألمانيا ١٦٪، هولندا ١٥٪، إيطاليا ١٥٪، بلجيكا ٨٪ بينما ارتفعت الصادرات لكل من بريطانيا بـ ٨٪ نتيجة للزيادة في صادرات الأدوية ولفرنسا أيضا بنسبة ٣٪.

أما حجم التصدير الإسرائيلي لآسيا فقد وصل إلى ١١,٥ مليار دولار وشهد ارتفاعا بـ ١٦٪ وشكل في عام ٢٠١٥ نسبة ٢٥٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية ليتجاوز وللمرة الأولى الصادرات للولايات المتحدة ويصبح في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، ويلاحظ أن الزيادة كانت بسبب الارتفاع في تصدير العناصر الالكترونية وخاصة لفيتنام والهند، وارتفع أيضا التصدير للصين بـ ١٤٪، بينما انخفض التصدير لكل من الدول الآتية: اليابان ٥٪، هونغ كونغ ٦٪، كوريا الجنوبية ١٠٪ وسنغافورة ٣٠٪.

أما حجم التصدير للولايات المتحدة فقد بلغ ١١ مليار دولار وشهد ارتفاعا بنسبة ٢,٥٪، ويشكل التصدير للولايات المتحدة ٢٤٪ من الصادرات الإسرائيلية. وبلغ حجم الصادرات لدول أميركا اللاتينية ١,٨ مليار دولا ويشكل ٤٪ من الصادرات الإسرائيلية وانخفض بـ ٢٨٪ مقارنة بالعام الماضي وكان الانخفاض الأكبر في التصدير للبرازيل،

إذ انخفضت الصـــادرات إليها بـ ٢٠٪ نتيجة للازمة الاقتصادية التي تمر بها البرازيل، وانخفضت أيضا الصادرات للمكسيك بقيمة ٢٠٪. وانخفض أيضا التصدير لإفريقيا بـ ٢٥٪ ليســتمر في الانخفاض الذي بدأ في السنوات الأربع الماضية وبلغ حجم التصدير لأفريقيــا ٩٨٠ مليون دولار، وشــكل ٢٪ مــن مجمل التصدير الإســرائيلي، وبلغ حجم التصدير لباقي الدول٩٪ من الصادرات الإسرائيلية لعام ٢٠١٥ .[٢٤]

انخفضت الصادرات الإسرائيلية بشكل حاد في عام ٢٠١٥ وخاصة تصدير المجوهرات، فصادرات المجوهرات التي شكلت عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٢٣,٤٪ من مجمل الصادرات انخفضت لتصل ١٣,٥٪ عام ٢٠١٥

إن هذه المعطيات الواردة أعلاه لا تشمل الصادرات إلى فلسطين، والمعطيات المتوفرة حســب جهاز الإحصاء الفلسطيني هي لعام ٢٠١٤، فهذه المعطيات تظهر أن الصادرات الإسرائيلية السلعية إلى فلسطين بلغت ٣٩٥٨٢٥٩ ألف دولار وهي بزيادة ٧,١٪ عن عام ٢٠١٣ وتشــكل ٦٩,٦٪ من الواردات الفلســطينية السلعية من إسرائيل في عام ٢٠١٤ (عام ٢٠١٣ شــكلت الواردات من إسرائيل ٧١,٦٪ من مجمل الواردات الفلسطينية) . أما الواردات السلعية من فلسطين فقد بلغت ٧٩١٥٤٠ ألف دولار بزيادة ٠,٦٪ عن العام ٢٠١٣. أما الواردات الفلسطينية الخدمية من إسرائيل فقد بلغت ١٥٠١٥٦ ألف دولار في حين بلغت الصادرات الفلسطينية الخدمية إلى إسرائيل ١٩٠٧٥٠ ألف دولار.[٢٥]

٢. السياسات الاقتصادية

• ٢.١ ميزانية الحكومة والسياسة المالية

مرة أخرى، عملت حكومة إســرائيل حســب ميزانية عام ٢٠١٤، بسبب عدم المصادقة على ميزانية الحكومة لعام ٢٠١٥ والدخول في انتخابات برلمانية جديدة في آذار، لذا فإن المصادقة على ميزانية ٢٠١٥ و٢٠١٦ تمت في شهر تشرين الثاني ٢٠١٥، وخلال الأشهر العشرة من ٢٠١٥ عملت الحكومة حسب الميزانية لعام ٢٠١٤، وكانت الحكومة أيضا قد خفضت ضريبة القيمة المضافة في شــهر تشرين الأول بـ ١٪. وأنهت الحكومة السنة المالية بعجز بلغ ٢٤,٥ مليار شــيكل، ومن ذلك عجز في شــهر كانون الأول بـ ١٦,٤ مليار شيكل. وقد شكلت نسبة العجز ٢,١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين كان التخطيط أن يصل العجز إلى ٣١,٤ مليار شــيكل أي ٢,٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . لقد كان الانحراف في الميزانية نتيجة لزيادة الدخل عن التوقعات بـ ٣,٦ مليار شــيكل ولانخفاض المصروفات عن المخطط بـ ٣,٣ مليار شــيكل.[٢٦] وبمصطلح التحولات في الدخل، المصروفات والعجز في الميزانية كنسبة من النــاتج المحلي الإجمالي، فــإن العجز انخفض من ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلــى ٢,١٥٪، وانخفضت مصروفات الحكومة مقارنة مع الأعوام الســابقة لتصل إلى ٢٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥.

أنهت الحكومة السنة المالية بعجز بلغ ٢٤,٥ مليار شيكل، ومن ذلك عجز في شهر كانون الأول بـ ١٦,٤ مليار شيكل.

تتلخص التغييرات التي حدثت في المصروفات مقارنة مع ٢٠١٤ بزيادة ٠,١٪ ناتج محلي إجمالي في مصروفات المكاتب المدنية، وانخفاض بـ ٠,١٪ ناتج في الجهاز الأمني وانخفاض بـ ٠,٢٪ ناتج محلي على مدفوعات الفوائد. أما الدخل فقد ارتفع بـ ٠,٤٪ ناتج محلي إجمالي ووصل إلى ٢٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكان ذلك نتيجة لزيادة جباية الضرائب.

بلغت مصروفات الحكومة (بدون الائتمان) ٣٢٥,٧ مليار شيكل مقابل ٣٢٩ حسب التخطيط الأصلي للميزانية حيث بلغت نسبة التنفيذ ٩٩٪. وبمقارنة المصروفات مع عام ٢٠١٤، فقد ارتفعت مصروفات المكاتب الحكومية بـ ٤,٩٪، وهي نسبة أقل مما كان مخططا له في الميزانية الأصلية، حيث كان يجب أن ترتفع بـ ٦٪ مقابل التنفيذ في عام ٢٠١٤. وارتفعت مصروفات المكاتب المدنية الحكومية بـ ٥,٤٪، في حين كان يجب أن ترتفع حسب التخطيط الأصلي بـ ٨,٧٪ مقارنة مع التنفيذ في عام ٢٠١٤، أما مصروفات الجهاز الأمني فقد ارتفعت بـ ٣,٦٪ في حين كان مخططا لها أن تنخفض بـ ١,٤٪ مقابل التنفيذ في العام الماضي، وبلغت دفعات الفوائد على الدين الحكومي ٣٠,٦ مليار شيكل مقابل ٣١ مليار شيكل في عام ٢٠١٤ .[٢٧]

بلغ إجمالي الدخل الحكومي ٣٠١,٢ مليار شيكل في عام ٢٠١٥، وقد فاق الدخل التنبؤات بـ ٣,٦ مليار شيكل. وبلغ دخل سلطة الضرائب ٢٦١,٧ مليار شيكل مقارنة مع ٢٤٨,٤ مليار شيكل في عام ٢٠١٤، أي بارتفاع في القيمة الحقيقية بـ ٧,١٪. وتوزعت جباية الضرائب في عام ٢٠١٥ كالآتي: ١٣٤,٥ مليار شيكل من الضرائب المباشرة، حيث كان الدخل من ضريبة الدخل على الشركات والمستقلين ٥٥,١ مليار شيكل، وخصم من الأجيرين وسوق المال ٨٤,٧ مليار شيكل و١٠,٦ مليار من ضرائب التحسين والشراء على الأراضي. بينما بلغ الدخل من الضرائب غير المباشرة ١٢٦,٤ مليار شيكل، منها ٨٨,٧ مليار شيكل من ضريبة القيمة المضافة، والباقي من الضرائب المفروضة على الاستيراد، إضافة إلى رسوم من مكاتب الحكومة بمبلغ ٦,٧ مليار شيكل.

بلغ إجمالي الدخل الحكومي ٣٠١,٢ مليار شيكل في عام ٢٠١٥، وقد فاق الدخل التنبؤات بـ ٣,٦ مليار شيكل.

ويظهر توزيع الدخل من الضرائب أن الجزء الأكبر من الضرائب المباشرة من الأجيرين، وأن الجزء الأكبر من الضرائب غير المباشرة من ضريبة القيمة المضافة.[٢٨]

يظهر مما سبق أن الكنيست أقرت ميزانية الحكومة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٥، وقد أقرت الحكومة مبلغ ٢٣٩,٥ مليار شيكل للعام ٢٠١٥، وصادقت على ميزانية بمبلغ ٣٤٧ مليار شيكل للعام ٢٠١٦، وتتوقع الحكومة أن يكون العجز في ميزانيتها ٢,٩٪ من الناتج المحلي. ينبئ إقرار ميزانية بزيادة ٥,٣٪ عن ميزانية ٢٠١٥– وبما أن الميزانية هي خطة العمل للحكومة التي تعبر عن رؤيا الأحزاب التي تتشكل منها الحكومة، خاصة أن الطرح اليميني سياسيا يجمع رؤيا الأحزاب التي تشكلت منها الحكومة– بتخصص

أقرت الكنيست ميزانية الحكومة في شهر تشرين الثاني ٢٠١٥. وقد أقرت الحكومة مبلغ ٢٣٩,٥ مليار شيكل للعام ٢٠١٥، وصادقت على ميزانية بمبلغ ٣٤٧ مليار شيكل للعام ٢٠١٦، وتتوقع الحكومة أن يكون العجز في ميزانيتها ٢,٩٪ من الناتج المحلي.

الحكومة الحالية ميزانيات للاســتيطان أكثر من ســابقتها، إضافــة إلى أن رئيس حزب «كولانــو» هو وزير المالية، وهو المنصب التي وضعه لحزبه أثناء فترة الانتخابات الأخيرة، والــذي يريد من ورائه –كما دلت تصريحاتــه– إدخال إصلاحات عديدة لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وسيخصص ميزانيات لدعم الوزارات الاجتماعية، التربوية والصحية.

كل ذلــك يتطلب إقرار الميزانية زيادات إضافية فــي ميزانية ٢٠١٦، ويتطلب أن تزيد جباية الضرائب من أجل زيادة الدخل، وكذلك جهودا جبارة لزيادة معدل النمو في الناتج المحلي حتى تستطيع الحكومة المحافظة على توقعاتها بالنسبة لعجز الميزانية من الناتج.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الحالية، وفي اليوم قبل الأخير، أعلنت عن خطة لتطوير المجتمــع غير اليهودي (القصد المجتمع الفلســطيني في إســرائيل) وتبلغ ميزانية هذه الخطة ١٥ مليار شيكل مقسمة على خمس سنوات (خطة خماسية لتطوير المجتمع العربي الفلســطيني في إسرائيل). أي بمعدل ٣ مليار شيكل كل سنة لسد الفجوات بين المجتمع العربي واليهودي في إســرائيل، ولكن تنفيذ هذه الخطة يخضع حاليا لنقاش محتدم حول ما إذا كانت الخطة تخضع لشروط معينة، تُفرضُ على البلديات والمجالس المحلية، وتَفرض شروطا على المواطنين الفلسطينيين من أجل صرف بنودها. ولن ندخل في هذا السياق في نقاشــها لأنها تخص الأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠. ولكن في هذا السياق، نلفت الأنظار أن منظمة التعاون والتنمية (OECD) التي تضم في عضويتها إسرائيل، سلمت رئيس الوزراء ووزير المالية تقريرا لســنتين حول الاقتصاد الإســرائيلي جاء فيه إنه إضافة للإيجابيات فــي أداء الاقتصاد الإســرائيلي، ما زالت هناك فجوات بــين فئات المجتمع، وبخاصة أن نسب الفقر عالية، وبالذات بين العرب، إضافة إلى نسب التشغيل المتدنية، وبشكل عام فإن مستوى المعيشة يعتبر متدنيا بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية.[٢٩]

٢.٢. الدين العام والتدريج الائتماني

• ٢.٢.١ الدين العام للناتج

انخفضت نسبة الدين العام في عام ٢٠١٥ بـ ١,٨٪، ووصلت إلى ٦٤,٩٪ من الناتج المحلي، ويلاحظ أن نسبة الدين العام انخفضت في العقد الأخير من سنة إلى أخرى كما يظهر ذلك شكل رقم ٣، ففي عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة الدين إلى الناتج ٨١,٩٪ وانخفضت إلى ٦٤,٩٪ في عام ٢٠١٥ باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي تميز بارتفاع نسبة الدين إلى الناتج مقارنة مع السنة التي سبقته، وبلغ آنذاك ٧٥٪، وهي السنة التي تجلت فيها تبعات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وأثرت على الاقتصاد العالمي.

وتفسر وزارة المالية الانخفاض في نسبة الدين العام بالميزات الإسرائيلية في العام ٢٠١٥ ، ومنها الانخفاض في العجز في ميزانية الدولة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، الانخفاض في جدول غلاء المعيشة إذ انخفضت نسبة التضخم بـ ١٪ مقارنة بالعام السابق، التغييرات في سعر صرف العملة الأجنبية والفائدة المتراكمة على الدين.[٣٠] ولكن، تجدر الإشارة هنا أن الانخفاض في الدين العام بالنسبة للناتج هو وليد ظروف طارئة وغير مخطط لها، خاصة أن الحكومة أجبرت على تحديد المصروفات في غالبية أشهر السنة، واضطرت أن تصرف ١ على ١٢ من الميزانية السابقة، وذلك نتيجة للانتخابات والمصادقة المتأخرة على الميزانية، وفي حالة كهذه، كان من الطبيعي أن ينخفض الدين الحكومي، وبالتالي الدين العام، وهذا ما حدث أيضا في الأشهر الثمانية الأولى لعام ٢٠١٣، [٣١] إضافة إلى عدم التقدير الصحيح في السنتين الأخيرتين لنسب التضخم المالي.

انخفضت نسبة الدين العام في عام ٢٠١٥ بـ ١,٨٪، ووصلت إلى ٦٤,٩٪ من الناتج المحلي.

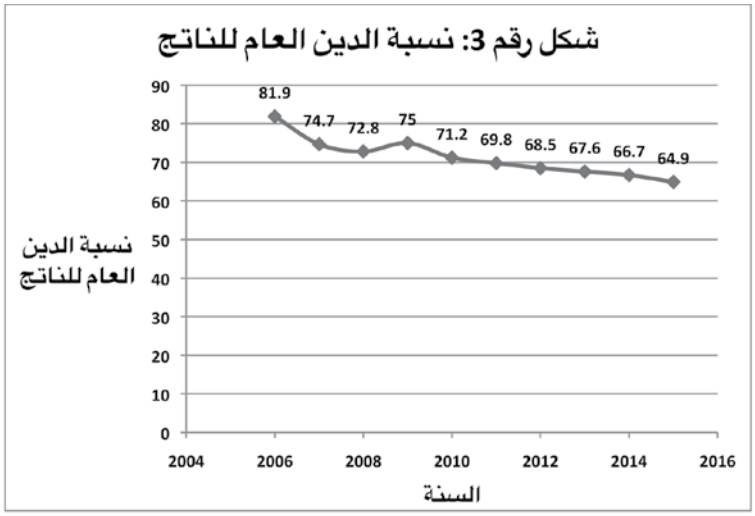

مصدر المعطيات: وزارة المالية وبنك إسرائيل، الناتج معطيات أولية للحسابات القومية ٢٠١٥، في وزارة المالية، المحاسبة العامة « نسبة الدين العام للناتج.» ٢٠١٦/١/١٢»

٢.٣ التدريج الائتماني

تعتبر نسبة الدين إلى الناتج أحد الاعتبارات الأساسية للتدريج الائتماني لإسرائيل، والذي ميّز عام ٢٠١٥ بعدم تغيير التدريج الائتماني حسب شركات التدريج الدولية التي زارت إسرائيل خلال العام ٢٠١٥ وأبقت على مستوى التدريج الائتماني نفسه. فشركة «فيتش» صادقت على التدريج الائتماني بمستوى A مستقر، وجاء تفسير الشركة لهذه الخطو، بأن إسرائيل تتمتع باقتصاد قوي، وأن مؤشرات الاقتصاد الكلي جيدة وتعبر عن مرونة الاقتصاد الإسرائيلي وتكيفه مع التحولات، وتتوقع شركة فيتش أن أداء الاقتصاد الكلي سيتحسن خلال العوام ٢٠١٦–٢٠١٧، وأن معدلات النمو ستزيد عن ٣٪ سنويا، وتثني شركة فيتش على مؤسسات الدولة وجهاز التربية والتعليم لمساهمتها في وجود اقتصاد متطور ومتنوع، وأن مقاييس التطوير البشري والناتج المحلي للفرد أعلى من الوسط في مجموعة الدول التي تعتبر مرجعية بالنسبة لإسرائيل، وأن البيئة التجارية تشجع على الابتكار والتجديد وبالذات في قطاع الهايتك.

ويضيف خبراء شركة فيتش أنه ما زال مبكرا (في وقت الإعلان عن التدريج في شهر تشرين الأول) الحكم على التأثيرات الأمنية الأخيرة، وأن الأحوال الجيو سياسية تثقل على التدريج الائتماني، خاصة أن بعض الدول المجاورة لا تعترف بإسرائيل، ولذا فإن هناك صدامات عسكرية من وقت لآخر تحدث مع جيرانها ومع مجموعات معينة.

«فيتش» صادقت على التدريج الائتماني بمستوى A مستقر

كذلك الأمر بالنسبة لشركة ستاندرس اند فورس (S&P) ، فهي أيضا لم تغير التدريج الائتماني لإسرائيل، وبقي في مستوى +A مستقر، ويتوقع مستطلعو هذه الشركة أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يتأثر من التقلبات الاقتصادية والأسواق المالية العالمية، وذلك نتيجة لوضع إسرائيل القوي من الناحية الاقتصادية، ولأن إسرائيل تتمتع بإطار نقدي مرن.

ويتوقع خبراء الشركة بأن الحكومة ستحافظ على استقرار الإطار المالي العام، وتستطيع أن تحتوي تأثير المخاطر الأمنية على الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنتين القادمتين. ويضيفون بأن الحكومة الجديدة ستحافظ على السياسة المالية المستقرة، وستحافظ على عبء الدين الحكومي على أثر المصروفات الإضافية التي اتفقت عليها الأحزاب في إطار تشكيلة الحكومة الجديدة، إضافة لكل ذلك فإن توقعات شركة التدريج بأن يكون العجز في الميزانية الحكومية في السنوات الثلاث القادمة أقل من ٣٪ من الناتج المحلي.

ولم يختلف التدريج الائتماني عن السنة السابقة أيضا حسب شركة موديس، إذ صادقت في عام ٢٠١٥ على تدريج ائتماني بمستوى A1 مع تنبؤ مستقر، وتفسر الشركة القرار بناء على معطيات الأداء الاقتصادي، وبالذات الأداء المتين لنموذج التنمية الاقتصادي، حيث أن وتيرة النمو في العقد الأخير كانت أعلى من غالبية الدول المتطورة،

وأن هـذا النمو يسـتند إلى تصدير الهايتك التنافسـي، البحث والتطويـر، قوة العمل المتعلمة، كفاءة الحكومة والتحسن التدريجي بمقاييس الدين العام.[٣٢]

وكالت شركة مودس المديح للاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصا على العجز في الميزانية، إذ إن التنفيذ كان أقل من المتوقع، وقالت «إن وضع إسـرائيل المالي تحسـن أكثر بكثير مـن المتوقع»، وأن «إسـرائيل هي واحدة من دولتين من بـين ٧١ دولة مدرجة على يدها اسـتطاعت تخفيض الدين العام بالنسبة للناتج منذ عام ٢٠٠٩.»[٣٣] ومع كل التفسيرات التي صادقت الشركات وفقها على التدريج الائتماني، إلا أن هناك مخاوف لدى الشركات بشـأن المسـتقبل، وأن هذه المخاوف تتلخص بحالة نشوء عدم الاستقرار نتيجة للصراع الإسـرائيلي الفلسطيني، ومخاطر سياسـية أخرى، من شأنها أن لا تشجع استثمارات أجنبية في إسرائيل.

مع كل التفسيرات التي صادقت الشركات وفقها على التدريج الائتماني، إلا أن لديها مخاوف بشأن المستقبل، تتلخص بحالة عـدم الاسـتـقـرار نتيجة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

من جهة أخرى، أبدى وزير المالية كحلون ارتياحه من المصادقة على التدريج الائتماني بهذه المسـتويات بقولـه إن هذا يظهر قوة الاقتصاد الإسـرائيلي ومتانته والاسـتقرار الاقتصادي الذي تتمتع به إسرائيل برؤيا عالمية.[٣٤]

٢.٤ السياسة النقدية ونسبة الفائدة

خفضت اللجنة النقدية لبنك إسرائيل الفائدة لشهر آذار بـ ٠,١٥ نقطة بالمائة، لتصل نسـبة الفائدة إلى أدنى نسـبة لها ٠,١٪، وبقيت هذه النسبة مسـتقرة إلى نهاية سنة ٢٠١٥ بدون أي تغيير، وفي العادة تجتمع اللجنة النقدية كل شـهر خلال السنة لتتدارس التحولات والتطورات الاقتصادية، وحسـب المستجدات محليا وتأثيراتها من المستجدات الاقتصادية العالمية يصدر القرار بتغيير نسبة الفائدة أو تثبيتها على النسبة نفسها.

في العام ٢٠١٥ لم تتغير نسبة الفائدة منذ التخفيض الذي أجري لشهر آذار، وقد أخذت اللجنة النقدية بالحسبان عدة اعتبارات في قرارها تثبيت نسبة الفائدة منذ آذار ٢٠١٥.

خفضت اللجنة النقدية لبنك إسرائيل الفائدة لشهر آذار بـ ٠,١٥ نقطة بالمائة، لتصل نسبة الفائدة إلى أدنى نسبة لها ٠,١٪

- الأول أن نسبة التغير في جدول غلاء المعيشة للمستهلك ومعدل التضخم لم يكن في نطاق النسبة التي توقعها بنك إسرائيل، بل أتى أقل من ذلك، فكانت نسبة التضخم سـلبية، وذلك نتيجة لعوامل العرض العالمية واسـتمرار الهبوط في أسـعار السلع وخاصة النفط، إضافة إلى عوامل داخلية كما ذكر سـابقا، وأهمها تخفيض نسـبة ضريبة القيمة المضافة.
- والثانـي أن معدلات النمو المعتدلة للناتج المحلـي الإجمالي، وذلك نتيجة لانخفاض التصدير وانخفاض الاستثمارات.

والاعتبار الثالث أن غالبية الاقتصادات المتطورة اتخذت سياسات نقدية توسعية، حيث بقيت نسبة الفائدة في هذه الدول منخفضة وخصوصا الولايات المتحدة وأوروبا، والرابع مستوى سعر التبادل والاعتدال في النشاطات الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على التصدير، إذ استمر المستوى منخفضا لسعر التبادل، وكذلك استمرت معدلات النمو المعتدلة عالميا، وكان ذلك نتيجة للتباطؤ في وتيرة النمو في الأسواق الناهضة والنامية.

والعامل الخامس هو ما ميز سوق الإسكان الإسرائيلي بعد الانتخابات، وتغير وزير المالية وإلغاء البرنامج التي اعتمده وزير المالية السابق وهو عدم وجود ضريبة قيمة مضافة (ض.ق.م =٠)، حيث تميز سوق الإسكان بمستوى نشاط عال، وارتفعت أسعار البيوت وحجم قروض السكن، ولكن بالمقابل ارتفع مخزون السكن للبيع وزادت بدايات البناء.[٣٥]

من جهة أخرى استمر البنك المركزي باقتناء العملة الأجنبية، وذلك في إطار برنامج تقليص تأثير استخراج الغاز على سعر الصرف، إذ اقتنى ١,٦ مليار دولار في النصف الأول و١,٥ مليار دولار في النصف الثاني، إضافة لذلك اقتنى البنك المركزي ٣ مليار دولار في النصف الأول لعام ٢٠١٥ وذلك بهدف تخفيف التقلبات في سعر الصرف ليصل مجمل ما اشتراه في النصف الأول ٤,٦ مليار دولار،[٣٦] أما مجموع ما اشتراه في النصف الثاني لنفس الهدف فقد كان ٢,٦ مليار دولار ليبلغ مجمل ما اشتراه في النصف الثاني ٤,١ مليار دولار.[٣٧]

استمر البنك المركزي باقتناء العملة الأجنبية، وذلك في إطار برنامج تقليص تأثير استخراج الغاز على سعر الصرف.

٢.٥ التحولات في سوق العملة الأجنبية

تميز سعر صرف الدولار بتقلبات خلال العام ٢٠١٥، فحتى شهر حزيران ارتفعت قيمة الشيكل مقابل الدولار ب ٣٪ ومنذ حزيران حتى كانون الاول انخفضت قيمة الشيكل بـ ٢,٧٪ مقابل الدولار وبنظرة سنوية فلقد انخفض الشيكل مقابل الدولار بـ ٠,٣٪ أما مقابل اليورو فان قيمة الشيكل ارتفعت بـ ١٠,١٪. لقد ارتفع الدولار خلال العام ٢٠١٥ مقابل معظم عملات الدول المتطورة، فمقابل اليورو ارتفعت قيمة الدولار بـ ١١,٦٪ ومقابل الجنيه الإسترليني ارتفعت قيمة الدولار بـ ٥,٣٪ ومقابل الدولار الاسترالي ارتفع الدولار الأميركي بـ ١٢,٢٪.

لقد بلغ معدل حجم التداول اليومي بالعملات الأجنبية ٦,٤ مليار دولار بـ ارتفاع ١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤ وجاء معظم الارتفاع في حجم التداول في صفقات المقايضة مع الأجانب، حيث ارتفعت المقايضة بـ ٣٣٪ لمعدل مستوى شهري ٢٨ مليار دولار مقارنة ب ٢٠ مليار دولار في العام ٢٠١٤ أما معدل حجم صفقات التحويل فقد ارتفعت بـ ١٢٪ ووصلت إلى ٤٢ مليار دولار شهريا.[٣٨]

للتلخيص فان معدل سعر صرف الدولار بلغ علم ٢٠١٥ : ٣,٨٨٦ شيكلا مقارنة مع ٣,٥٧٧٩ شـــيكلا عام ٢٠١٤، وبلغ ســـعر صرف اليورو ٤,٣١٤ شيكلا مقابل ٤,٧٤٧ شـــيكلا عام ٢٠١٤ أما ســـعر صرف الجنية الإسترليني فبلغ ٥,٩٤ شيكل مقابل ٥,٨٨ شيكل عام ٢٠١٤ وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٥ بلغ رصيد البنك المركزي ٩٠٦٢٣ مليون دولار بزيادة ١٨٠١ مليون دولار عن الشـــهر الذي ســـبقه بينما بلغ الرصيد في كانون الأول للعام السابق ٨٦١٠١ مليون دولار.[٣٩]

٢.٦ سوق الأوراق المالية

ابتدأت سنة ٢٠١٥ بارتفاع أسعار الأسهم، فمؤشر «تل أبيب – ٢٥» ارتفع بـ ١٨٪ حتى بداية شـــهر آب، وبعده بدأ تحول في الاتجاه وانخفضت الأســـعار بـ ١٢,٥٪ حتى منتصف كانون الأول، وذلك بتأثير انخفاض أســـعار الأســـهم في الصين في شهر آب، الوضع الأمني ابتداء من شـــهر أيلول ٢٠١٥ وانخفاض أســـعار النفط في كانون الأول، وبالإجمال فإن مؤشـــر تل أبيب –٢٥ ارتفع بـ ٤,٤٪ مقارنة بـ ١٠٪ في العام ٢٠١٤، أما مؤشـــر تل أبيب – ٧٥ فقد انخفض بـ ٥,٥٪، أما مؤشر سييتر فقد ارتفع بـ ٢١٪، والأســـهم الأساســـية التي أثرت على ارتفاع عائد تل أبيب – ٢٥ خلال العام ٢٠١٥ هي أســـهم: فروتروم، البت معرخوت، بيزك، باز نفط وميلرســـون، أما الأسهم التي ساهمت في انخفاض مؤشر تل أبيب – ٢٥ فهي: الشركة الإسرائيلية، خيل (شركة الكيماويات)، جزيت جلوب، مجموعة ديلك وفريجو.

ابتدأت سنة ٢٠١٥ بارتفاع أسعار الأسهم، فمؤشر «تل أبيب – ٢٥» ارتفع بـ ١٨٪ حتى بداية شهر آب، وبعده بدأ تحول في الاتجاه، وانخفضت الأسعار بـ ١٢,٥٪ حتى منتصف كانون الأول.

جدول رقم ١: العائد السنوي لمؤشرات الأسهم ٢٠١٣-٢٠١٥

المؤشر	السنة		
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
تل أبيب – ٢٥	٤,٤٪	١٠٪	١٢٪
تل أبيب – ٧٥	–٥,٥٪	–١٠٪	٢٥٪
تل أبيب – إعلام (تكشورت)	٢٣٪	١٠٪	٥٠٪
تل أبيب – ييتر	٢١٪	–١٢٪	٣٦٪
تل أبيب – بيوماد	–٢٤٪	–٣٤٪	٣٠٪
تل أبيب – نفط وغاز	–٥٪	–٢٠٪	٩٪

مصدر معطيات ٢٠١٥ صحيفة كلكاليســت ٢٠١٥/١٢/٣١ مقال بعنوان تلخيص ٢٠١٥، أما مصدر معطيات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ فهو من التقرير السنوي للبورصة.

بلغ معدل حجم التداول اليومي في البورصة هذه السنة ١,٤ مليار شيكل يوميا، وكان أعلى بـ ١٨٪ من عام ٢٠١٤. وبلغ عدد الشـركات المتداولة بالبورصة ٤٦٢ شركة مقارنة بـ ٤٧٣ شركة في عام ٢٠١٤ و ٥٠٨ شركات في عام ٢٠١٣، فخلال عام ٢٠١٥ خرجت ٢٢ شـركة من البورصة مقارنة بخروج ٤٢ شـركة خلال العام ٢٠١٤. واستمر دخول المسـتثمرين الأجانب خلال العام ٢٠١٥ لسوق الأسهم في تل أبيب، فقد امتلك الأجانب حتى نهاية تشرين الأول أسهما بمبلغ ٦ مليار شيكل وذلك بعد أن امتلكوا في نهاية عام ٢٠١٤ أسهما بقيمة ٥ مليار شيكل.

تتأثر أسـعار الأسـهم في البورصة من عوامل عديدة، أهمها أداء الاقتصاد الكلي في الدولة، أسـعار الأسـهم في الأسـواق العالمية، الأوضا ع السياسية وعوامل نفسية، بالإضافة إلى عوامل أخرى. لم تختلف العوامل الايجابية والسلبية التي أثرت على سوق الأسهم في إسرائيل كثيرا عما كانت عليه في السابق، فمن العوامل الإيجابية التي أدت إلى ارتفا ع أسـعار الأسهم كانت في الأسـاس تأثيرات السياسة النقدية لبنك إسرائيل، وتخفيض نسبة الفائدة ابتداء من شهر آذار إلى ٠,١٪، واعتبر أداء الاقتصاد الكلي من العوامـل الايجابية وخاصة انخفاض نسـبة البطالة مقارنة مع العام الماضي، وانخفاض العجـز فـي ميزانية الحكومة وانخفاض الديـن العام للدولة، إضافة إلـى إبقاء التدريج الائتماني بمستوى عام ٢٠١٤.

أما من العوامل الإيجابية العالمية، فكان التحسن في اقتصاد الولايات المتحدة، الاتفاق مع إيران والترتيب بالنسبة للديون اليونانية. من جهة أخرى، تتلخص العوامل التي أثرت سـلبا على أسـعار الاسـهم بأن معدل الارتفا ع في الناتج المحلي كان منخفضا نسبيا، انخفاض قيمة الدولار ابتداء من شـهر آذار وانخفاض قيمة اليورو، اكتشاف حقول غاز كبيرة قبالة السـاحل المصري، وعلى المسـتوى الأمني ارتفعت وتيرة التوتر الأمني نتيجة لأحداث القدس والضفة الغربية، أما على المستوى العالمي فإن أسعار المنتجات ما زالت منخفضة واستمر سعر النفط بالانخفاض.

في سوق سندات الدين، ارتفعت الأسعار بالمعدل بـ ١,٥٪، فقد ارتفعت أسعار سندات الدين بالشـيكل بفائدة ثابتة بـ ٣٪ وارتفعت بـ ٠,٥٪ سندات الدين المرتبطة بجدول غلاء المعيشـة. بلغت الدورة التجارية اليومية في سـوق سـندات الدين بالمعدل ٤,٢ مليار شيكل، وهي نفس قيمة الدورة في عام ٢٠١٤.

لقد جندت الحكومة في عام ٢٠١٥ بواسـطة سـوق سـندات الدين ٣٩ مليار شيكل، مقابل ٥١,٥ مليار شـيكل في عام ٢٠١٤، ومن هذا المبلغ جند ٧٤٪ بواسـطة سـندات الدين بالفائدة الثابتة و ٢٦٪ بواسـطة سـندات الدين المرتبطة بجدول غلاء المعيشة. وقد

أتى الانخفاض في الإصـــدار الحكومي في عام ٢٠١٥، نتيجة للانخفاض في العجز في الميزانيـــة وارتفاع دخل الحكومة من جباية الضرائب، وكذلك نتيجة لانخفاض اســـترداد سندات الدين الحكومية من ٥٢ مليار شيكل في عام ٢٠١٤ إلى ٣١ مليار شيكل في عام ٢٠١٥.[٤٠]

احتدم النقاش في عام ٢٠١٥ حول الامتيازات التي أعطيت لشركات من أجل استخراج الغاز وتسويقه من حقول الغاز الموجودة قبالة الساحل.

٣. خطة الغاز

احتدم النقاش في عام ٢٠١٥ حول الامتيازات التي أعطيت لشركات من أجل استخراج الغاز وتســـويقه من حقول الغاز الموجودة قبالة الساحل، وكذلك حول المردود التي ستتلقاه الحكومة الإسرائيلية، والأسعار للمستهلك، مع وجود قرارات للجنة شيشنسكي حول نصيب الحكومة من مردود الغاز ونسبة الضريبة، وضريبة أرباح الفائض ابتداء من نقطة معينة.

ولكـــن اكتشـــاف حقول جديدة في البحر لم يجر اســـتخراج الغـــاز منها حتى اليوم، والتســـريع من قبل الحكومة في محـــاولات لعقد اتفاقيات لتصدير الغاز، وأســـعار الغاز محليا، وعدم المصادقة من قبل المســـؤول عن ســـلطة الاحتكار على صفقة الامتلاك لباقي الحقول من قبل شـــركتي نوبل وديلك بصفتهما محتكرا، خاصة أن المحتكر (الشـــركتين) يملك الامتياز على حقل تمار الكبير الذي يجري اســـتخراج الغاز منه حاليا، وفي حال امتلاكه لحقل لفيتان فإن سيطرته تكون شبه كاملة على سوق الغاز، إذ يعتبر كل من حقل تمار وحقل لفيتان الحقلين الكبيرين من ناحية الكميات، أما حقلا كريش وتنين فهما حقلان صغيران نسبيا، لكل ذلك، طلب المسؤول عن مكافحة الاحتكار الفصل بالملكية على الحقول الكبيرة المتوقع أن تكون المزودة الرئيسية في إسرائيل خلال السنوات العشر القادمة.

يعتبر كل من حقل تمار وحقل لفيتان الحقلين الكبيرين من ناحية الكميات، أما حقلا كريش وتنين فهما حقلان صغيران نسبيا.

وثـــار النقاش علـــى أثر الاعتراض التي قدمـــه المحتكر على القـــرار، خاصة أن هذا الاعتـــراض وجد تجاوبـــا عند إطراف فـــي الحكومة، وداخل جهات في ســـلطة مكافحة الاحتـــكار، وبهدف حـــل النزاع القائم أقام رئيس الحكومة طاقما من الموظفين برئاســـة رئيس المجلس القومي للاقتصاد يوجين كندل، وطلب منه أن يجد حلا لهذا النزاع. برز في شهر نيسان خلاف بين أعضاء الطاقم واستقال المسؤول عن سلطة الاحتكار من الطاقم، واســـتمر الطاقم بدونه، وبعدها عرض حلا للحكومة تحـــت عنوان «خطة الغاز». والخطة عبـــارة عن اتفاق بين الحكومة وشـــركات الغـــاز نوبل انيرجي الأميركية وديلك (اســـحق تشوفا) الإسرائيلية بهدف استخراج الغاز من الحقول التي اكتشفت على شواطئ البحر للسوق المحلي وللتصدير، وتشمل الاتفاقية أسعار الغاز للسوق المحلية وشروط التصدير والالتـــزام بتطوير حقول الغاز، إضافة إلى إجراءات قد تفرض على المبادرين إذا لم يفوا بمسؤولياتهم.

وجاء في الخطة « تلزم الخطة شـركات الغاز (المحتكر) ببيع الحقول الصغيرة كريش وتنين لشـركات جديدة التي من المفترض أن تدخل إلى سـوق الغاز. وتسمح الخطة لكل من نوبل انيرجي وديلك الاسـتمرار في امتلاك حقل تمار ولفيتان بشراكة خلال السنوات الست القريبة وفي نهاية الفترة تبيع ديلك نصيبها في حقل تمار، وتبقى شريكة في حقل ليفيتـان فقـط، أما نوبل فمطلوب منها أن تقلص نصيبها في حقل تمار لـ ٢٦٪. ومطلوب من نوبل وديلك تطوير حقل ليفيتان والبدء باسـتخراج الغاز منه خلال ثلاث سنوات، وإذا لم تلتزما بالجدول الزمني، تستطيع الحكومة أن تسحب منهما الامتياز على الحقل.

كذلك حددت آلية لتحديد وتقييد السـعر في الاتفاقيات التي ستوقع مع المستهلكين في إسرائيل، وحسب التحديد فإن السـعر الأقصى هو ٥,٤ دولار للوحدة الحرارية، ويكون مرتبطا بأسـعار الغاز العالمية. وتلتزم الدولة أن لا تعمل على تغيير أساسي في القوانين والقواعد التي تسـري على شـركات الغاز حتى مرور عشر سـنوات من بدء استخراج الغاز من حقل ليفيتان، وأيضا تعترض الحكومة على أي مبادرة تشريعية من قبل أعضاء الكنيست (مبدأ الاستقرار).

تتلخص الاعتراضات على خطة الغاز بعدة نقاط منها، سـعر الغاز وآلية المراقبة على الأسعار، فهناك من يدعي أن سعر الغاز الذي حدد عال جدا ويترك لشركات الغاز ربحا مبالغـا به، وبدل المبلغ الذي حدد فإن مبلغ ٥,٤ دولار للوحدة الحرارية هو أمر معقول، وأنه يجب أن تكون المراقبة على الأسعار شبيهة بالمراقبة على الاحتياجات الأخرى. نقطة أخـرى هي نقطة الضخ الآمـن من البحر، وذلك لمنع أي ضرر في حالة وجود خلل معين، وأنه على الحكومة أن تلزم الشـركات بإقامة بنية تحتيـة ملائمة لذلك. نقطة إضافية هي منع الحكومة من تصدير الغاز من أجل تزويد الاقتصاد المحلي بالغاز، ويعتمد هؤلاء على الحسـابات المالية الأولية لوزارة المالية التي تقول إن إضرارا اقتصادية ستتسـبب محليا فـي حال قرار الحكومة تصدير نصف منتج الغاز الحالي. أما بالنسـبة للاعتراض على الشـركات فيتلخص الاعتراض بعظمة الشـركات حسـب الخطة. فسيطرة المحتكر على السـوق المحلي، وعلى عرض الغاز، يمكنها لاحقا من الحصول على امتيازات أخرى على حساب الشعب.[٤١]

تلتزم الدولة أن لا تعمل على تغيير أساسي في القوانين والقواعد التي تسري على شركات الغاز حتى مرور عشر سنوات من بدء استخراج الغاز.

حفّـز هذا النقاش الذي دار خلال السـنة الأخيرة، وعدم قـدرة الحكومة اتخاذ قرار واضـح، رئيس الحكومة، بأن يطلـب من وزير الاقتصاد أن يسـتقيل ليتخذ القرار هو بنفسـه، وفعلا هذا ما حدث، ولكن كل هذا الموضوع موجود في أروقة المحاكم في الوقت الذي تكتب فيه هذه السطور.

ومن الجدير بالذكر أن دخل الدولة من حقول الغاز المعروفة اليوم–حسب تقديرات بنك

إســرائيل – يبلغ ٧٠ مليار دولار، ويمتد هذا المبلغ على مدار ٢٠– ٢٥ سنة، أي بمعدل يزيد عن ثلاثة مليارات دولار ســنويا، وأن الأمر يتعلق بوتيرة اســتخراج الغاز، ومع أن الغاز يدعم الاقتصاد المحلي ومعدلات النمو إلا أن إســرائيل لن تتحول إلى دولة يعتمد اقتصادها بالأساس على الغاز.

دخل إسرائيل من حقول الغاز المعروفة اليوم-حسب تقديرات بنك إسرائيل- يبلغ ٧٠ مليار دولار، ويمتد هذا المبلغ على مدار ٢٠-٢٥ سنة، أي بمعدل يزيد عن ثلاثة مليارات دولار سنويا.

٤. الهبة الفلسطينية ووسم منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية

٤.١ الهبة الفلسطينية

تطرقت التحليلات الإسرائيلية إلى التأثيرات الأمنية للهبة الفلسطينية أو كما يسمونها «انتفاضة الأفراد» على أداء الاقتصاد الإســرائيلي فــي الربع الأخير لعام ٢٠١٥، ففي شهرها الأول انخفضت أسعار الأسهم في البورصة على أثر العمليات في القدس وداخل الخــط الأخضر، وظهر أيضا تأثر قطاع الســياحة بشــكل فوري، حيــث ألغي كثير من الحجوزات من خارج البلاد وداخلها، وســجل عدد السياح انخفاضا بمعدل ٦٪ مقارنة مع الأشهر التسعة الأولى لعام ٢٠١٥ ، وذكر أيضا أن معدل عدد الداخلين إلى إسرائيل في الربع الأخير كان إلى حدّ ما مشــابها لعدد الداخلين إلى إســرائيل على أثر الحرب على غزة في ســنة ٢٠١٤، وذكرت التقارير أنه خلال ســنة ٢٠١٥ انخفض عدد الزائرين والســياح ٤٪ مقارنة مع العام الماضي.٤٢ والجدير بالذكر أن العام الذي ســبقه تأثر بشــكل كبير من الحرب على غزة، وانخفض عدد السياح الداخلين إلى إسرائيل، وبالتالي انخفضت عائدات هذا القطاع.

ودلــت التقارير الإخبارية أن القطاع التجاري تأثر ســلبا في الأشــهر الأخيرة لعام ٢٠١٥. ويبقى اســتنتاج النتائج حول فحص تأثر الاقتصاد من الإحداث الأمنية مبكرا، إذ أظهــرت التجارب الســابقة أن تأثر الأداء الاقتصادي من الأحداث الأمنية يســتغرق مــدة للتعرف على آثاره، فتجربــة الانتفاضة الأولى أظهرت أنه فــي العام ١٩٨٩ وصل معــدل النمو إلى ١,٤٪ ووصلت معــدلات البطالة إلى ٨,٩٪ أما الانتفاضة الثانية فقد كان النمــو في عام ٢٠٠٢ ســلبيا – ٠,١٪ ووصلت معــدلات البطالة إلى ١٠,٣٪، لذا تظهر العبر من الانتفاضتين السابقتين ي أن الأثر السلبي على الاقتصاد هو من النوع التراكمي، ويظهر بشــكل جلي كلما طالت المدة، لذا فان هناك احتمالا ولو كان منخفضا جدا أن انخفاض الاســتثمارات الذي بدأ يظهر في الســنتين الأخيرتين التي كانت فيها الحرب على غزة والهبة الشعبية الأخيرة، تأثر من هذه الأحداث، خاصة أن الاستثمارات تبحث عن مناخ وبيئة استقرار، كذلك الأمر بالنسبة لانخفاض الناتج المحلي، فرغم تأثير

تظهر العبر من الانتفاضتين السابقتين أن الأثر السلبي على الاقتصاد هو من النوع التراكمي، ويظهر بشكل جلي كلما طالت المدة.

الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الإسـرائيلي، فلا بد من وجود مسـاهمة للعوامل المحلية في هذا الانخفاض حتى ولو كانت بسيطة.

٤.٢ وسم منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية

في تشـرين الثاني ٢٠١٥ اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا بوَسم منتجات المناطق المحتلة عام ١٩٦٧: المسـتوطنات في الضفة، شـرقي القدس والجولان، حيث يكتب عليهم إنتاج الضفة الغربية (مستوطنات إسرائيلية) أو إنتاج هضبة الجولان (مستوطنات إسرائيلية)، وقد سـبق ذلك بشـهرين توصية على هـذه الخطوة أيدها ٥٢٥ عضـوا وعارضها ٧٠ عضوا.٤٣ ويطال هذا الوسم عدة سلع منها الخضروات والفواكه الطازجة، العسل، زيت الزيتون، ومنتجات التجميل التي مصدرها البحر الميت بالأساس.

حاولت إسـرائيل الادعاء أن هـذه الظاهرة بمثابة «تمييز بـين المواطنين»[٤٤] (القصد بين المسـتوطنين في الضفـة الغربية والقدس وباقي المواطنين)، وقيـل عنها إنها «عبارة عن بيئة مشجعة للحظر الاقتصادي».[٤٥] وفي تفسيرات أخرى ادعت انها تمس بدخل العمال الفلسطينيين العاملين في المسـتوطنات، متناسـية أن وجود المسـتوطنات على الأراضي الفلسطينية هو الذي يكبد الاقتصاد الفلسـطيني الخسائر الفادحة، وأن إنهاء الاحتلال يضاعف على الأقل الاقتصاد الفلسطيني مرتين إذا لم يكن أكثر وفقا للمضاعفات الاقتصادية.

بـدأت إسـرائيـل تـبـذل جـهـودا ومـسـاعـي وتـرسـم خـطـطـا مستقبلية لوقف تأثير مقاطعة بضائع المستوطنات وآثار أي حظر اقتصادي محتمل مستقبلا نتيجة لوصول الفلسطينيين وإسرائيل لطريق مسدود.

أمـا في الاتحاد الأوروبي فقيل أن هذه المنتجات تشـكل اقل من ١٪ من التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وانها تساوي حوالى ١٥٤ مليون يورو، بينما تقول إسرائيل إن حجم التصدير من المستوطنات يصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في السنة.[٤٦]

لقد فسـرت بعض الحكومات أن قرار وسم المنتجات لا يؤثر بتاتا على اقتناء المنتجات الإسرائيلية، وأن هذه الخطوة تخص فقط منتجات المستوطنات وللمواطنين الحق في شراء هذه المنتجات أو عدم شـرائها، كما فسرت هذه الحكومات أن هذه الخطوة لن تؤثر بتاتا على العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع دولهم.

إن هذه الخطوة تأتي استمرارا لقرار سابق بأن تشمل الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل بندا واضحا يظهر أن المسـتوطنات ليسـت جزءا من إسـرائيل، إضافة إلى قيام بعض المؤسسـات بنشر توجيهات لمقاطعة البضائع المصنعة في المستوطنات أو الشركات التي تسـتثمر وتنشط في المسـتوطنات. تركت الخطوة آثارا اقتصادية سـلبية على اقتصاد المسـتوطنات، وعلى سـبيل المثال تأثرت صادرات القطاع الزراعي في السنوات السابقة في منطقة الأغوار.٤٧ من جهة ثانية بدأت إسرائيل تبذل جهودا ومساعي وترسم خططا مسـتقبلية لوقف تأثير مقاطعة بضائع المسـتوطنات وآثار أي حظـر اقتصادي محتمل

مستقبلا نتيجة لوصول الفلسطينيين وإسرائيل لطريق مسدود في المفاوضات وإيجاد حل لإنهاء الاحتلال.[٤٨]

أجرى معهد «مأجار موحوت» في عام ٢٠١٥ استطلاعا لصالح المعهد الإسرائيلي للتصدير بهدف معرفة آثار الحظر الاقتصادي على المصدرين الإسرائيليين، وأظهرت النتائج أن ٨٣٪ من المستجوبين غير متأثرين من الأصوات المنادية بالحظر على المنتجات الإسرائيلية، وهؤلاء منقسمون إلى قسمين: ٦٣٪ منهم أجابوا بأنهم غير متأثرين بالمرة من هذه الأصوات و ٢٠٪ غير متأثرين كثيرا، بينما أجاب ١٧٪ أنهم متأثرون، حيث أجاب ١١٪ أنهم متأثرون، وأجاب ٦٪ أنهم متأثرون جدا، ولم تجد الدراسة أي فرق ذي دلالة إحصائية حسب كبر (حجم) الشركة، كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٦٣٪ من المُستجوبين غير قلقين أن يُمسوا مستقبلا نتيجة للأصوات والأنشطة التي يقوم بها الداعون لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، منهم ٣٧٪ غير قلقين بالمرة و ٢٦٪ غير قلقين. بينما أجاب ٢٢٪ أنهم قلقون جدا و١٥٪ قلقون بان يُمسوا مستقبلا.

قطاع الزراعة والتكنولوجيا الزراعية والأغذية والبلاستيك هي الخاسر الأكبر من المقاطعة، وتعتبر هذه البضائع من البضائع الرئيسية المعدة للتصدير في المستوطنات الإسرائيلية.

ويتركز القلق من المس مستقبلا في كل من القطاعات الآتية بنسب عالية: ففي قطاع البلاستيك والتعبئة والخشب أجاب ٥٨٪ أنهم قلقون، وأجاب ٥٢٪ في قطاع التكنولوجيا الزراعية أنهم قلقون و ٤٧٪ في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، بينما تبين أن الأقل قلقا هم في قطاع البرمجة والمجوهرات والبنية التحتية والطاقة والمياه.[٤٩]

لقد أجريت هذا الدراسة قبل القرار التي اتخذ بوسم بضائع المستوطنات، ويظهر هذا الاستطلاع أن مدى تأثر المصدرين الإسرائيليين من مقاطعة البضائع الإسرائيلية وخاصة في أوروبا له أثر على الانخفاض في الصادرات الإسرائيلية مع أن التأثير السلبي يسير بخطى بطيئة إلى حدّ ما، ومع انه لم تجر تقديرات على مدى خسارة البضائع الإسرائيلية، لكن نتيجة الاستطلاع تظهر أن قطاع الزراعة والتكنولوجيا الزراعية والأغذية والبلاستيك هي الخاسر الأكبر، وأن هذه البضائع تعتبر من البضائع الرئيسية المعدة للتصدير في المستوطنات الإسرائيلية. لذا فإنه إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، وانخفاض سعر اليورو بالنسبة لسعر الدولار، فإن لمقاطعة البضائع الإسرائيلية مساهمة في انخفاض التصدير في عام ٢٠١٥.

إجمال

لخــص هذا الفصل بعض المؤشــرات والاتجاهات الاقتصادية للعــام ٢٠١٥، محاولا مقارنة هذه المؤشــرات مع الســنة الســابقة، وذلك لتزويد القارئ ببيانات عن الاقتصاد الإســرائيلي الذي يعتبر من الاقتصادات التي تتمتع بمرونة وقدرة تكيف مع المستجدات المحلية والعالمية.

لقــد تبين أن معدل النمو تراجع في الســنوات الثــلاث الأخيرة، لتصل إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥، ويلاحظ أن هناك اتجاها في انخفاض الناتج المحلي ســنة تلو الأخرى منذ عــام منذ عام ٢٠١١، وتــدل التوقعات الآنية أن اتجاه الانخفاض لــن يتغير كثيرا، وأن معــدل النمو المتوقــع للعام ٢٠١٧ لن يزيد عن ٣٪، بينما ســيكون معدل النمو في العام ٢٠١٦ مشــابها لعام ٢٠١٥. ويعزى الانخفاض في معدل النمو للعام ٢٠١٥ إلى تراجع الصادرات، وإلى ســعر التبادل للعملة الأجنبية الــذي يؤثر على التصدير، خصوصا أن الشــيكل يعتبر قويا بالنســبة للعملة الأجنبيــة، إضافة إلى التراجع فــي الطلب العالمي وانخفاض الأسعار وخاصة أسعار النفط.

ومــن جهة أخرى، فإن ما ميز الاقتصاد الإســرائيلي هو الانخفاض في الاســتثمار للســنة الثانية على التوالي، أي الانخفاض في رأس المــال الإنتاجي، وان المركبات التي عوضت عن هذا الانخفاض هي الارتفاع في الإنفاق وخاصة الإنفاق الشخصي.

أما مؤشر التشغيل فقد أظهر ارتفاعا في عام ٢٠١٥، وسجل معدل البطالة انخفاضا طفيفا على الرغم من تدني نســبة المشــاركة في قوة العمل، وبشــكل عــام فإن معدلات التشــغيل ارتفعت منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٥ بـ ٨,٢٪. ومع هذا فان ســوق العمل في إســرائيل يمتاز بوجود فجوات كبيرة بين نسبة الاشــتراك في قوة العمل لدى اليهود ونسبة الاشتراك في العمل لدى العرب.

أما مؤشــر التضخم المالي فقــد أظهر انخفاضا، فجدول غلاء المعيشــة انخفض بـ ١٪ وانخفضت الأسعار نتيجة لعاملين أساسيين، وهما الانخفاض العالمي في الأسعار وعلى وجه الخصوص أســعار النفط، والعامل الثاني، القــرارات الإدارية الحكومية كتخفيض ضريبة القيمة المضافة في شــهر تشــرين الأول. وبشــكل عام فإنه خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت الأســعار بـ ٤,٥٪. ويشــمل الجــزء الأول من التقرير تركيزا خاصــا على التجارة الخارجية، وبالذات على التصدير، وذلك لأهمية التصدير للاقتصاد الإسرائيلي، حيث يساهم التصدير بـ ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل ربع المشتغلين في إسرائيل.

لقــد انخفضت الصادرات في عام ٢٠١٥ بـ ٧٪ مقارنة بالعام الســابق، وانخفضت صادرات الســلع والخدمات إلى ٩٢ مليار دولار، نتيجة للأســباب التي ذكرت ســابقا،

وبــرز الانخفاض في كل من المجوهرات والصناعــات الكيماوية والبترولية، بينما ارتفعت الصادرات التي تعتمد على التكنولوجيا العليا (الهايتك). وفي قطاع الخدمات التصديرية التي ارتفعت في الســابق على مدار الســنين فإن عام ٢٠١٥ شــهد انخفاضا بـ ٢,٥٪ فــي تصدير الخدمات. وتدل البيانات الإحصائيــة أن التصدير انخفض بالذات للاتحاد الأوروبــي، إذ انخفضت قيمة الصادرات لدول الاتحاد بـ ١١٪، بينما ارتفعت الصادرات لأسيا بـ ١٦٪ وللولايات المتحدة بـ ٢,٥٪ وانخفضت الصادرات لأميركا اللاتينية.

تنــاول التقرير في الجزء الثاني السياســات المالية والنقدية، ولقــد أظهر التقرير أن العجــز في ميزانية الحكومة بلغ ٢,١٥٪ من الناتج المحلــي الإجمالي، وبلغ الدين العام ٦٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليظهر تراجعا خلال العقد الأخير.

لقــد انخفض العجز الحكومي نتيجة للقيــود التي فرضت على بنود الصرف في ميزانية الحكومة على أثر حل الكنيســت والدخول في انتخابات جديدة وعدم المصادقة على ميزانية ٢٠١٥، مــا اضطر الحكومة أن تقيد مصروفاتها حســب ميزانيــة عام ٢٠١٤ حتى الوقت الذي أقرت به الميزانية في شهر تشرين الثاني، وفي هذه الحالة انخفض الدين العام أيضا.

ولقد أظهر التقرير أن الانخفاض في الدين العام نسبيا إلى الناتج المحلي والمؤشرات على أداء الاقتصاد الإســرائيلي مقارنة مع دول المرجعية لإســرائيل ساهم في المصادقة على التدريج الائتماني في نفس المستوى التي ساد في عام ٢٠١٤.

كما أظهر التقرير أن السياســة النقدية لإسرائيل، والتأثير على سوق النقد، كان من خلال تخفيض نســبة الفائدة إلى ٠,١٪ في شــهر آذار ٢٠١٥ وعدم تغييرها خلال كل أشهر السنة. كما تدخل بنك إسرائيل في سوق العملة الأجنبية واقتنى حوالي ٣,١ مليار دولار للحفاظ على ســعر الصرف، وبلغ معدل ســعر صرف الدولار ٣,٨٨ شــيكل، أما احتياط العمل الأجنبية فقد بلغ في نهاية كانون الأول ٩٠٦٢٣ مليون دولار.

وشــهد سوق الأسهم تقلبات خلال الســنة وتغير الاتجاه في الأشهر الأربعة الأخيرة من الســنة نتيجة للتقلبات في بورصة الصين، وكذلك نتيجة للأوضاع الأمنية التي سادت في الأشهر الأخيرة من السنة.

يعالج الجزء الثالث في التقرير قضية مركزية كانت على رأس سلم النقاش في الدوائر الاقتصادية والجماهيرية،وهي خطة الغاز وقضية الاحتكار في هذا السوق من قبل شركة نوبل انيرجي الأميركية وشركة ديلك الإسرائيلية، وثار النقاش بسبب منح هاتين الشركتين امتيازات جديدة في كل من حقل ليفيتان وحقلي كريش وتنين، مما اضطر رئيس الحكومة تغييــر وزير الاقتصاد وتنصيب نفســه مكانه، ولكن هذه القضيــة لم يبت بها نهائيا وما زالت في أروقة المحاكم.

ويجدر التذكير أن الخلاف في هذه القضية له أوجه كثيرة، منها تحديد السعر للوحدة الحرارية في سوق الغاز للمستهلك، والمراقبة على الأسعار، إضافة إلى الخوف من التأثير المستقبلي للاحتكار في هذا السوق وأمور أخرى.

وفيما يتعلق بالهبة أظهر التقرير أنها أثرت على سعر الأسهم، وعلى العائدات من القطاع السياحي، ولكن لم يتطرق التقرير إلى مساهمة هذه الأحداث في تراجع النمو والأداء لعدم وجود بيانات في هذه المضمار.

ثم ينتقل التقرير إلى قضية وسم منتجات المستوطنات وقضية المقاطعة من وجهة نظر إسرائيلية، وبناء على استطلاع رأي أجري في إسرائيل بين المصدرين، ظهر أن ١٧٪ من المصدرين قلقون من المقاطعة الاقتصادية، وبرز من هؤلاء المصدرون في قطاع الزراعة والتكنولوجيا الزراعية والأغذية والبلاستيك.

بناء على هذا التقرير، يدل المسار المستقبلي حسب الظروف الحالية على أن المستقبل القريب سيشهد نموا بين ٢,٣٪ – ٣٪. وأن مستويات التضخم أيضا ستكون أقل من توقعات بنك إسرائيل في حال لم تتغير نسبة الفائدة، وفي حال عدم ارتفاع أسعار النفط من جديد، لذا فإن أداء الاقتصاد الإسرائيلي سيكون مرتبطا بأداء الاقتصاد العالمي وبالأوضاع السياسية الفلسطينية والإقليمية. وعلى المستوى الداخلي فإن الفجوات الطبقية والقومية ستتسع إذا ما استمرت السياسة الحكومية على ما هي عليه.

الهوامش:

١ دائرة الإحصاء المركزية الإسـرائيلية، «مقاييس أولية للحسـابات القومية لعام ٢٠١٥» بيان للإعلام ٢٠١٥/١٢/١٣، القدس. على الرابـط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201508353 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٦/١/١٦).

٢ المعطيات اسـتخرجت من وزارة المالية، «قسـم الاقتصادي الرئيسي، ٢٠١٦ « **الاستعراض الاقتصادي الأسبوعي**، وزارة المالية. على الرابط http://mof.gov.il/ReportsAndReviews/Pages/SkirotMatzavMeshek.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

٣ المصدر السابق.

٤ المصدر السابق.

٥ وزارة المالية، قسم الاقتصادي الرئيسي، ٢٠١٦ « مصدر سبق ذكره.

٦ دائـرة الإحصـاء المركزية، «معطيات من اسـتطلاع قوة العمل لشـهر كانـون الأول، للربع الرابع ولسـنة ٢٠١٥» بيان للإعلام في ٢٠١٦/١/٣١، على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201620024 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١).

٧ المصدر السابق.

٨ سـلطة السـكان والهجـرة، «**معطيات الأجانب في إسرائيل**، طبعة رقـم ٢٠١٥/٣» علـى الرابـط http://www.piba.gov.il/PublicationAndTender/ForeignWorkersStat/Documents/oct2015.pdf

٩ الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني، **مسح القوى العاملة دورة (تشرين الأول- كانون الأول، ٢٠١٥) الربع الرابع ٢٠١٥**، تقرير صحافي لنتائج مسـح القوى العاملة، ٢٠١٦/١٥/١١. جدول ١٩، جدول ٢٧ على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42015A.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

١٠ المصدر السابق جدول ٢٨.

١١ المصدر السابق جدول ٢٩.

١٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٦. «جدول غلاء المعيشـة لشـهر كانون الأول وتلخيص سنوي ٢٠١٥» بيان للإعلام في ٢٠١٦/١/١٥ على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201610011 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/١٦).

١٣ بنك إسـرائيل، **تقرير السياسة النقدية النصف الثاني ٢٠١٥**، عدد ٤٤ ، ٢٠١٦، بنك إسـرائيل وعلى الرابط http://www.boi.org.il (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٠).

١٤ بنك إسرائيل، تقرير السياسة النقدية، النصف الثاني، المصدر السابق، ص٧.

١٥ مصدر سبق ذكره.

١٦ المصدر السابق.

١٧ المصدر السابق.

١٨ معهد التصدير، «**التصدير الإسرائيلي – تحديات وحلول**،» أيلول ٢٠١٥ على الرابط http://www.export.gov.il/heb/About/Economics/ExportIsraelTheRecommendationKalkalit/ (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١)

١٩ المعهد الإسـرائيلي للتصدير والتعاون الدولي قسـم الاقتصاد، تطورات واتجاهات في **التصدير الإسرائيلي، تلخيصات ٢٠١٥** وتنبؤات ٢٠١٦، كانون الأول ٢٠١٥،وعلى الرابط http://www.export.gov.il/UploadFiles/01_2016/Sikum2015Kalkalit.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٣١).

٢٠ دائـرة الإحصـاء المركزية، **شهرية إحصاء التجارة الخارجية، ميزان التجارة الخارجية** جدول أ.١، نشـرت في ٢٠١٦/١/٢٧ وعلى الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/fr_trade/ftmenu_h_v1_new.htm#9 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٥).

٢١ قسـم الاقتصادي الرئيسي، **الاستعراض الاقتصادي الأسبوعي**،١٧، يناير ٢٠١٦. وزارة المالية. على الرابط http://mof.gov.il/ReportsAndReviews/Pages/SkirotMatzavMeshek.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

٢٢ المصدر السابق.

٢٣ المصدر السابق.

٢٤ قسم الاقتصاد، المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، **تطورات واتجاهات في التصدير الإسرائيلي، تلخيصات ٢٠١٥** وتنبؤات ٢٠١٦، كانـون الأول ٢٠١٥ وعلـى الرابـط http://www.export.gov.il/UploadFiles/01_2016/Sikum2015Kalkalit.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٢).

٢٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، ٢٠١٤ نتائج أساسـية**، أيلول، جدول رقم ٣، ١٣ رام الله – فلسـطين على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2144.pdf (آخر مشـاهدة ٢٠١٦/٢/١٦).

٢٦ وزارة الماليـة، « تنفيـذ الميزانية ودخل الدولة من الضرائب – كانون الثاني ٢٠١٥، « بيان للصحافة . على الرابط http://mof.gov.il/Releases/Pages/bitzua_1215.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٥).

٢٧ المصدر السابق.

٢٨ المصدر السابق.

٢٩ OECD (2016), OECD Economic Surveys: Israel 2016, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/eco_surveys-isr-2016-en (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/١٥).

٣٠ وزارة المالية، « إعلان المحاسبة الاقتصادية جول المقياس الأولى لسنة ٢٠١٥ لنسبة تادين للناتج « بيان للإعلام في ٢٠١٦/١/١٢ وعلى الرابط http://mof.gov.il (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢١).

٣١ عاص أطرش «المشهد الاقتصادي» ص ١٨٢، في غانم، هنيدة (محررة) « تقرير مدار الاستراتيجي٢٠١٤، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣، مدار، رام الله ٢٠١٤.

٣٢ موتي بسود، «التدريج الائتماني ..» دا ماركر ٢٠١٥/٧٠/٧ وأيضا على الرابط www.themarker.com (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٢).

٣٣ غلوبس، « مودس: تحسن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي بأكثر من المتوقع» في ٢٠١٦/١/١٨ وعلى الرابط http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=١٠٠١٠٩٦٣٦٤ (آخر مشاهدة ٢٠١٦/ ٢/٢٢).

٣٤ مصدر سبق ذكره.

٣٥ بنك إسرائيل، تقرير السياسة النقدية النصف الثاني ٢٠١٥، عدد ٤٤ ، ٢٠١٦،بنك إسرائيل وعلى الرابط http://www.boi.org.il (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠).

٣٦ بنك إسرائيل، تقرير السياسة النقدية النصف الأول ٢٠١٥، ٢٠١٦، عدد ٤٣ ، بنك إسرائيل وعلى الرابط http://www.boi.org.il (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠).

٣٧ مصدر سبق ذكره.

٣٨ بنك إسرائيل، التطورات في سوق العملة الأجنبية ٢٠١٥، بيان للإعلام ٢٠١٦/١/١١ وعلى الرابط/http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/11-01-2016-ForexMarket2015.aspx(آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٧).

٣٩ بنك إسرائيل، أرصدة العملة الأجنبية بيان للصحافة في ٢٠١٦/١/٧ وعلى الرابط /http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/Pages/Default.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٢).

٤٠ يعتمد تلخيص سوق الأوراق المالية على التلخيص السنوي للبورصة لعام ٢٠١٥ ، على الرابط /http://www.tase.co.il/Resources/PDF/PR/2015/Anual_Review_2015.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٤)

٤١ اعتمد بهذا التلخيص على تجميع من المواقع الإخبارية الاسرائيلية المختلفة مثل يديعوت، معاريف، هآرتس، يسرائيل هيوم ومواقع أخرى.

٤٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٦. « ٣,١ مليون زائر لإسرائيل خلال العام ٢٠١٥» بيان للإعلام في ٢٠١٦/١/١١ وعلى الرابط

٤٣ ايخنر، كيمون وفريدسو، « أوروبا صادقت على وسم «مستوطنة» على المنتجات» يديعوت أحرونوت ٢٠١٥/١١/١١. وعلى الرابط http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4723958,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠).

٤٤ المصدر السابق.

٤٥ المصدر السابق.

٤٦ المصدر السابق.

٤٧ عاص أطرش، « المشهد الاقتصادي، في غانم هنيدة (محررة) « تقرير مدار الاستراتيجي٢٠١٤، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣/٢٠١٤ مدار، رام الله.

٤٨ المصدر السابق.

٤٩ معهد التصدير، « التصدير الإسرائيلي – تحديات وحلول، أيلول ٢٠١٥، ص ٧٢– ٨٨ وعلى الرابط http://www.export.gov.il/heb/About/Economics/ExportIsraelTheRecommendationKalkalit/ (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٨).